الأمم المتحدة



مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٧٧ (الاستئناف ١)**

الخميس، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: البارونة فاليري آموس .... (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غاتيلوف
أيرلندا .... السيد ريان
بلغاريا .... السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة
سنغافورة .... السيد محبوباني
الصين .... السيد وانغ ينغفان
غينيا .... السيد فال
فرنسا .... السيد لفيت
الكاميرون .... السيد شونغونغ
كولومبيا .... السيد فرانكو
المكسيك .... السيدة آرسي دي جانيت
موريشيوس .... السيد كونجول
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

02-48522 (A)
0248522

استؤنفت الجلسة الساعة ‎١٥/٠٠‎.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نبدأ الآن الجلسة الثانية من حلقة العمل، وهي تتعلق بإعداد خطة عمل منسقة لاتحاد نهر مانو.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ‎٣٩‎ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السير كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك. أدعو السير كيران لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ‎٣٩‎ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أبولاي مار دييه، مدير غرب أفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرر ذلك. أدعو السيد دييه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأني قد تلقيت رسالة مؤرخة ‎١٥‎ تموز/يوليه ‎٢٠٠٢‎ من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، نصها كالتالي:

”أتشرف بأن ألتمس من مجلس الأمن توجيه دعوة إلى الجنرال الشيخ عمر ديارا، نائب الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمخاطبة مجلس الأمن بموجب المادة ‎٣٩‎ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وذلك خلال نظر المجلس في مسألة اتحاد نهر مانو، في ‎١٨‎ تموز/يوليه ‎٢٠٠٢‎“.

وسوف تُنشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2002/760.

ما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ‎٣٩‎ للجنرال الشيخ عمر ديارا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك. أدعو الجنرال ديارا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ‎٣٩‎ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فلوريان فيكتل، أخصائي أقدم الحماية الاجتماعية لأغراض التنمية البشرية الإقليمية في البنك الدولي.

تقرر ذلك. أدعو السيد فيكتل إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

نبدأ الآن جلستنا الثانية. لدينا ثلاث متكلمين أساسيون، وأود أن أعطي الكلمة للسير كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): أفهم يا سيدتي الرئيسة أنكم قضيتم جلسة الصباح في مناقشة الدروس المستفادة في سيراليون، ومن ثم أعتزم الاقتصار على إلقاء نظرة موجزة على الحالة في ليبريا وعلى الجهود السياسية المبذولة لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.

سأبدأ بالحالة الراهنة في ليبريا، التي تغيرت بالنسبة للأمم المتحدة من النقيض إلى النقيض، من حرب أهلية إلى اتفاق سلام، في أعقابه انتخابات ديمقراطية تواكبها عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، والآن، منذ تموز/يوليه من العام الماضي، انجراف من جديد إلى صراع أهلي نتيجة

للمواجهة المسلحة بين القوات الحكومية وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي، وحكومة ليبريا بصفة خاصة، بحاجة إلى استخلاص بعض الدروس من الكيفية التي أديرت بها عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في البلد المذكور.

وقد سبب القتال الدائر، كما يعلم المجلس، هروب آلاف المدنيين إلى مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً. فهناك ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٠ من الليبريين المشردين داخلياً اليوم. ومنذ بداية العام، عبر ٠٠٠ ٤٠ لاجئ ليبري الحدود إلى سيراليون. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، اقتربت قوات الجبهة بشكل خطر من مونروفيا. وشرعت القوات الحكومية مؤخراً في شن هجوم عسكري جديد على مواقع الجبهة في توبمانبورغ على نهر لوفا السفلي. وتحاول الحكومة أيضاً إعادة الاستيلاء على المدن الأخرى.

وفي أثناء القيام بالهجمات العسكرية والهجمات المضادة، قام كلا الجانبين بارتكاب أعمال السلب والنهب، بما في ذلك ارتكابها في المناطق السكنية وضد المدنيين. وكإجراء احترازي، فقد نقل موظفو الأمم المتحدة المدنيون الدوليون محال إقامتهم ومعظم أماكن عملهم إلى مواقع أكثر أماناً.

أنتقل الآن بإيجاز إلى مسألة المصالحة في ليبريا، بما في ذلك الدور الذي تؤديه عملية الرباط، واتحاد نهر مانو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود أن أقول إنه ما لم يتم التصدي بشكل عاجل وحاسم لعدم الاستقرار في ليبريا فإنه ينطوي على خطر انتكاس المكاسب الكبيرة التي أحرزت في عملية السلام في سيراليون. ويمكن أن يترتب على عدم الاستقرار ذلك تداعيات أخرى في المنطقة، فيؤثر بشكل سلبي على الحالات في البلدان الأخرى المجاورة، ولا سيما غينيا وكوت ديفوار.

وترى الأمم المتحدة أن سياسة الاحتواء الراهنة إزاء ليبريا بها لا تخلو من أوجه قصور. ويلزم إكمالها ببرنامج سياسي متسق وبناء. وفي رأينا أنه يلزم للمجتمع الدولي أن يشجع ويدعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الليبرية للضغط على الرئيس تايلور من أجل تهيئة مناخ مناسب للاضطلاع بإصلاحات القطاع الأمني ولتعزيز الحكم الرشيد والحوار والمصالحة الوطنية.

ونأمل أن يكون بالإمكان تشجيع الرئيس كباح على المثابرة على جهوده لتيسير التسوية السلمية للأزمة الليبرية الآن حيث تبدو جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية مستعدة للحوار. ونأمل أيضا أن تتمكن غينيا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن وبلدا مجاورا، من القيام بدور. وتحقيقا لهذه الغاية، ننتظر من وزير الخارجية الجديد، صديقنا وزميلنا، سعادة السيد فرانسوا فول أن يدفع بلده إلى القيام بذلك الدور البناء. وفي هذا الصدد، أود أيضا، بالنيابة عن الأمين العام، أن أثني على المغرب لجهود الملك في عقد مؤتمر متابعة بالرباط مع زعماء بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة. وأنا أعرف أن مؤتمر القمة أجل مرارا – وأنا واثق بأن ذلك كان لأسباب جيدة. لكننا نود، مع ذلك، أن نشجع المغرب على المثابرة على جهوده.

وحيث لا يمكن تناول المسائل في ليبريا وسيراليون بطريقة منعزلة، أبدت بعض الدول الأعضاء اهتماما بإنشاء فريق اتصال معني باتحاد نهر مانو ليكون محفلا لوضع جدول أعمال متماسك تأييدا لعملية حوار الرباط، وجهود المنطقة دون الإقليمية للسلام. وأعتقد أن الوقت ربما يكون قد حان لهم ليشكلوا من أنفسهم ذلك الفريق.

وأخيرا، لي كلمة بشأن التعاون مع المنظمات دون الإقليمية: إننا نعتقد أن ذلك التعاون ثبت أنه لا غنى عنه في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في السلم والأمن في منطقة نهر مانو، كما هو الحال في أي مكان آخر في أفريقيا، وفي العالم الأوسع نطاقا. وبالفعل، بوسع الأمم المتحدة أن تستفيد إلى حد كبير من الميزات المقابلة العديدة لتلك المنظمات التي تتضمن الاعتراف القوي بالديناميات دون الإقليمية، والوضع والنفوذ الشخصيين للزعماء في المنطقة، ووجود آليات إقليمية لمنع نشوب الصراعات، وتعزيز التنمية الإقليمية.

بالفعل، وبالتحديد بالنظر إلى الروابط القائمة فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية والتحديات التي تواجهها عبر الحدود، وأيضا الحاجة المترتبة على ذلك إلى التفاعل مع العناصر الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، قرر الأمين العام مؤخرا إنشاء مكتب رفيع المستوى للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، يرأسه ممثله الخاص، الذي سيكون، كما يعلم المجلس، السيد أحمد ولد عبد الله. ونحن نأسف للتأخر في افتتاح المكتب، لكن الترتيبات الإدارية والسوقية الضرورية بطريق الانتهاء منها الآن، وسيوفد السيد ولد عبد الله إلى المنطقة قريبا. وإن ليبريا، وسيراليون واتحاد نهر مانو ستكون على قمة جدول أعماله.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سير كيران، لقد رسمتم صورة معقدة وصعبة بالفعل فيما يتعلق بما يجري فعلا في ليبريا. وبالنظر إلى أنه ستكون هناك انتخابات رئاسية في العام القادم، وبالنظر إلى الأهمية التي، فيما أعتقد، نوليها جميعا لقيام حوار داخل ليبريا لضمان أن نبتعد عن حالة عدم الاستقرار الراهنة، ما الذي تعتقدون أن بوسع الأمين العام وغيره في المجتمع الدولي القيام به لتبني حوار بناء ديمقراطي في ليبريا؟

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أفترض أن هذا يتعلق بمسألة الـ ٠٠٠ ٦٤ دولار. إن الخطوة الأولى ترمي إلى تحسين الحالة هي في العادة الاعتراف بأن هناك مشكلة وأن تكون هناك رغبة في قبول النصيحة الداخلية والخارجية. ولقد كنا نحاول أن نفعل ذلك.

لقد تأخرنا بعض الشيء لأننا لم يكن لدينا، لبعض الوقت، رئيس لمكتب بناء السلام التابع للأمم المتحدة في ليبريا. وواجهتنا بعض المصاعب في تعيين الرئيس. وآمل أن نتمكن من التغلب على تلك العقبة قريبا، لأن هذا سوف يعطينا بعض القوة الدافعة وسيمكننا من تحقيق بعض التقدم. وكما ذكرت، نحن ندرك الجهود التي تبذلها المنطقة دون الإقليمية في ذلك. ونريد أن نعطي أقصى قدر من التشجيع إلى الجيران.

ثالثا، أعتقد أننا بحاجة إلى تشجيع تلك العناصر في داخل المجتمع الليبري التي تتطلع إلى تحقيق تحسين في الحالة وتصر على المصالحة الوطنية. وأنا أفكر هنا، أساسا، في الكنائس في ليبريا، وعناصر المجتمع المدني الأخرى. إن ليبريا محظوظة لكونها لديها مجتمع مدني نشط، وأعتقد أنه يثير الضجة عن حق في إصراره على الحوار والمصالحة الوطنية. لكن لا بد أن تكون هناك استجابة من العناصر الفعالة داخل البلد. وأعتقد أن من الصعب أيضا التشكيك في أن تحسين علاقات ليبريا مع جيرانها من شأنه أن يكون أيضا عاملا إيجابيا في المساعدة على تحقيق استقرار الحالة داخل البلد. وفي الحقيقة، من الصعب تماما التفكير في إحداث تحسن كبير في الاستقرار الداخلي إذا لم يحدث بعض التحسين في تلك العلاقات مع الجيران المباشرين. وشكرا، سيدتي الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لقد قلتم "شكرا" بطريقة بينت أنكم لا تريدون أن أطرح عليكم أية أسئلة أخرى. ولكن، شكرا جزيلا بالفعل.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): إنك تتحلين بصيت حسن، سيدتي الرئيسة، فاسألي ما شئت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قد نعود إليكم فيما بعد سير كيرين.

أود أن أدعو مدير شؤون غرب أفريقيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتكلم.

السيد مار ديي (تكلم بالانكليزية): اليوم، نتناول منطقة فقدت، بعد حوالي عشر سنوات من الصراع، ٢٥ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي، مع خسائر كبيرة في بلدان مثل ليبريا وسيراليون تقدر بأكثر من ٥٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي بشكل فعلي. ونحن نتعامل أيضا مع منطقة ذات معدل منذر بالخطر لعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويصل الرقم في ليبريا إلى ١٣ في المائة، ويصل في سيراليون إلى ٧ في المائة، ويمكن للفرد أن يتفهم الأثر المتعدي الذي قد يقع في غينيا. وهذه أيضا المنطقة التي تقع في أدنى المستويات فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية، وبالتالي، فإنها منطقة ذات اتجاهات للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية غير براقة. ومع ذلك، فهي منطقة بها فرص تنمية مبشرة بالخير، في ضوء عودة السلام في سيراليون مؤخرا.وبالتالي، يتعين علينا أن ننتهز الفرصة ونساعد على تحويل بصيص الأمل البازغ إلى تنمية حقيقية.

إن حلقة عمل مجلس الأمن هذه تجئ في وقتها تماما لأنها توفر فرصة فريدة من نوعها لتحقيق السلام والتنمية معا في المساعدة على رسم الطريق إلى الأمام في منطقة اتحاد نهر مانو. ولن يكون من الممكن بين عشية وضحاها القضاء على العمل المدمر المتراكم عن عشر سنوات من القوى الشيطانية.

ونحن لن نحتاج إلى العمل فورا فحسب، وإنما يجب أيضا أن نضع عملنا في إطار زمني أطول حتى نواجه التقدم إلى تحقيق أهداف قمة الألفية للتنمية.

ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، تشارك في هذه العملية بنشاط وتنفذ مبادرات وبرامج استراتيجية مختلفة في الميدان لدعم عملية إعادة البناء والانتعاش. وهذه تتضمن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في غينيا وليبريا، واستراتيجيات خفض الفقر في غينيا وسيراليون، واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الانتعاش الوطني وبناء السلام في سيراليون.

ولكن من منظور إنمائي، نواجه الآن القيود التالية على طريقنا إلى الأمام: أولا، موارد مالية غير كافية لكي ننفذ، على المستوى الوطني، وعلى مستوى أوسع نطاقا، مشاريع سريعة الأثر من شأنها أن تساعد على تعزيز السلم وتمنع خطر النكسة؛ وثانيا، قدرة مؤسسية ضعيفة تحد من قدرات امتصاص الاقتصادات المختلفة. وفي البلدان الثلاثة لدينا قدرة امتصاص تتراوح بين ٤٠ في المائة و ٦٠ في المائة، ويمكن للمرء أن يقف على مدى محدودية به فعاليتنا؛ وثالثا، قدرات إنتاجية غير مشغلة، بما في ذلك البنيات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مثل الطرق، والمدارس، والمنشآت الصحية؛ ورابعا، وهذا حاسم، عدم توفر آلية كافية لوضع سياسة تنسيق على المستوى الإقليمي لمراقبة مختلف البرامج في البلدان الثلاثة، وللتعامل مع القضايا عبر الحدود.

وبغية التصدي لشتى القيود، نرى الطريق إلى الأمام على النحو التالي.

أولا، ينبغي ضمان تمويل البرنامج على الصعيد الوطني من خلال الآليات التالية.

الآلية الأولى، هي عقد منتدى المانحين المعني بوثيقة سيراليون الاستراتيجية لتحقيق الانتعاش وبناء السلام، المقرر

عقده في الربع الأخير من هذه السنة في باريس، ونقوم بتنظيم هذا المنتدى بالتعاون مع البنك الدولي والحكومة. وأود أن أبلغ المجلس بأننا سنعقد في نهاية هذا الشهر، أي في ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس، مائدة مستديرة في البلد في مدينة فريتاون لمناقشة برنامج نظام الحكم الذي ستقدمه الحكومة لمعالجة مسألة إصلاح الخدمة المدنية، ومشكلة المساءلة فيما يتعلق بإعادة بناء دولة منهارة، ومشكلة الفساد، ومشكلة نظام الحكم المحلي وما إلى ذلك.

وينبغي بذل الجهود لإحياء مشروع تنظيم مشاورات خاصة بشأن غينيا لمعالجة آثار الصراع. لقد تضرر اقتصاد غينيا بدرجة خطيرة بسبب الصراع في هذه المنطقة دون الإقليمية. إذ أثر الصراع على ماليتها العامة وعلى قدرتها الإنتاجية. وأعتقد أن بمستطاعنا أن نطرح للمناقشة مرة أخرى قضية المشاورات الخاصة، والتي ناقشناها منذ سنتين.

ومن الأهمية بمكان أيضا تنفيذ سياسة المشاركة البناءة في ليبريا - ومرة أخرى، نتفق هنا مع إدارة الشؤون السياسية بأننا لن نستطيع اتباع سياسة الاحتواء على الأجل الطويل. ويمكن القيام بذلك بمعالجة الأزمة الإنسانية على نطاق أوسع، وبوضع برامج تنمية اجتماعية تعزز سبل المعيشة المستدامة وإيجاد فرص العمل، وثقافة السلام، وتوطد نظاما للعدالة ونظام حكم خاضع للمساءلة. وتستطيع هذه السياسة أن تستمد قوتها من البرامج الحالية للأمم المتحدة على أرض الواقع والتي، لسوء الحظ، تفتقر إلى التمويل الكافي.

والعنصر الثاني من عناصر الاستراتيجية، حسب رأيي، هو الإذن بولاية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لكي يعد، بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، ومع أمانة اتحاد نهر مانو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وثيقة إطارية لاستراتيجية للأمم المتحدة تتسم بالتنسيق والتكامل وتدعم عملية الرباط للسلام وتساعد أيضا على بناء الثقة فيما بين الأطراف وذلك بالتركيز على المبادرات الرئيسية العابرة للحدود المعنية بقضايا مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وحقوق صيد الأسماك والتجارة عبر الحدود. ويشمل ذلك، بطبيعة الحال، تأييد الأطراف، والمجتمع المدني والمضطلعين بمشاريع على أرض الواقع.

وأختتم بياني بالتأكيد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل حاليا، من خلال إطاره الخاص بالتعاون الإقليمي، على استكمال برنامج لدعم الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا كي يتمكنا من التصدي لبعض التحديات في المنطقة دون الإقليمية حسبما ذكرتها. وذلك من شأنه أن يكمل الدعم الذي نقدمه بالفعل لتنفيذ الوقف الاختياري لشراء وبيع الأسلحة الصغيرة الذي طالبت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك شبكة منظمات المرأة في اتحاد نهر مانو، في عملية السلام.

وسيقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الجهود التي تبذلها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على أرض الواقع والرامية إلى الترويج لتحقيق أهداف التنمية في هذه الألفية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد مار دييه بصفة خاصة على الأفكار التي قدمها لنا بشأن الطريق المؤدي إلى الأمام. وقد أعجبت إلى حد كبير بالتعليقات التي طرحها وبما قاله بشأن ما ينبغي القيام به في كل بلد. وأسأله إن كان يعتقد، حسب رأيه، بأن لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحقيقة الآلية الصحيحة لتنسيق وتكامل برامج التنمية المؤسسية على الصعيد دون الإقليمي؟ لقد ركز كثيرا على ما يتعين القيام به في كل بلد

من بلدان منطقة اتحاد نهر مانو، ولكن هل توجد القدرة على الصعيد دون الإقليمي؟

السيد مار دييه (تكلم بالانكليزية): يتعين عليَّ أن أقول هنا إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمهد لهذا الإطار المتكامل. وبالفعل، لدينا إطار للتعاون الإقليمي، يساعد في تنفيذ البرامج على الصعيد الإقليمي. وحسبما ذكرت سابقا، نحن نؤيد الوقف الاختياري المفروض على الأسلحة الصغيرة الذي طالبت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولدينا برنامج إقليمي لمساعدة المجتمع المدني على المشاركة في عملية السلام الجارية حاليا؛ ولدينا برنامج إقليمي يدعم المشاريع التجارية الإنمائية، ويركز على النساء المضطلعات بمشاريع. وكل هذه الأدوات متوفرة لنا. ولكن الشيء الذي نفتقر إليه حتى الآن هو الإطار السياسي الذي يكفل الضمان لجهودنا الاقتصادية والإنمائية.

وأعتقد بأن لدينا الآن، مع وجود مكتب الأمم المتحدة في داكار، المزيج الصحيح لكي نقوم بصورة جماعية بأكبر عمل ممكن على أرض الواقع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية) أطرح سؤالا واحدا للمتابعة بشأن التنمية الاقتصادية. لقد تكلم السيد مار دييه عن وضع المنطقة من حيث مؤشر التنمية الإنسانية. ونعلم جميعا أنه إذا توفرت لبلد أو لمنطقة رغبة حقيقية في تحقيق التنمية بسرعة، عندئذ نحتاج إلى اجتذاب الاستثمارات والإبقاء على رأس المال في البلد. ويبدو لي، نظرا لما قاله السيد مار دييه وفي الحقيقة، ما قاله السير كيران، إننا بعيدون كل البُعد عن ذلك في هذه المنطقة. ما هي الأولويات التي ينبغي تحديدها والتي تمكننا من ترجمة التنمية الاقتصادية إلى حقيقة واقعة؟

السيد مار دييه (تكلم بالانكليزية): هذا سؤال ممتاز يمس جوهر هذه المسألة. نحن نعلم، سيدتي الرئيسة، أن الاستثمارات ستتدفق حيثما توجد نظم حكم جيدة، وحيثما يتوفر السلام والأمن، وهذه أشياء تفتقر إليها هذه المنطقة دون الإقليمية. من أجل هذا تقتصر أولويتنا الرئيسية في البلدان الثلاثة على ضمان استعادة نظم الحكم، كي يتسنى رفع مستوى الثقة بدرجة تكفي لاجتذاب الاستثمارات. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل في هذا الإطار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيد ديارا (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، يشرفني بالغ الشرف أن أمثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حلقة العمل التي يعقدها مجلس الأمن بشأن الدروس المستفادة من حل الأزمة في سيراليون، وبشأن القضايا ذات الصلة بالانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وأخيرا، بشأن البعد دون الإقليمي لحل هذا الصراع.

وبالنيابة عن الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السيد محمد بن شمباس – الذي لم يتمكن من الحضور إلى هنا اليوم بسبب ارتباط سابق – أعرب عن الشكر لأعضاء مجلس الأمن على تنظيم هذه الحلقة وأعرب عن الشكر بخاصة للرئيس الحالي، السير جيريمي غرينستوك، رئيس البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، على تكرمه بدعوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمشاركة في هذه الحلقة.

وترحب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهذه الجلسة، التي تعقد في وقت ملائم تماما لأنها تنشد توطيد السلام الذي تحقق بصعوبة في سيراليون من منظور أوسع نطاقا لاتحاد نهر مانو. وأود أن أشير إلى الشراكة الممتازة التي

أقامتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مما أسفر عن توقيع اتفاق لومي للسلام في عام ١٩٩٩ بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة، ومن ثم تم وضع نهاية للأعمال العدوانية التي ستظل ذكراها عالقة بأذهان البشرية على مر الزمن.

وأود أيضا أن أشير إلى، وأثني على، عزمنا الأكيد وإصرارنا بلا تحفظ فيما يتعلق بالأحداث التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٠، عندما حاولت الجبهة الثورية المتحدة وضع عملية السلام موضع تساؤل. وأود في هذا الصدد أن أثني بخاصة على المساهمة التي قدمتها المملكة المتحدة، والتي كانت آنئذ عاملا حاسما ساعد على تحقيق الاستقرار في الحالة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى التعاون الوثيق جدا بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحكومة سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأرحب بهذا التعاون الذي أدى إلى استئناف عملية السلام. ولهذا، يرجع الفضل في هذه الجهود المشتركة إلى كل الأطراف المعنية التي حققت نتائج إيجابية نستطيع أن نرحب بها الآن.

ونود، بالنيابة عن شعوب غرب أفريقيا، أن نعرب عن الامتنان. وترحب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهذه الحلقة، التي تنسجم مع الجهود الجديرة بالثناء المبذولة بفضل إرادتنا المشتركة، من أجل إقرار سلام دائم، في أرجاء هذه المنطقة دون الإقليمية كلها، وهذه مسألة ضرورية لا غنى عنها لأي تنمية.

لقد حظيت دول اتحاد نهر مانو، وبصفة خاصة سيراليون وليبريا، باهتمام خاص بصورة دائمة من قِبَل الهيئات السياسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. وقد اتخذت قرارات كثيرة لوضع نهاية للصراعات التي ألقت بظلالها على هذا الجزء من منطقتنا دون الإقليمية، وتحددت في إطار آلية الوقاية من الصراعات، وإدارتها وحسمها وحفظ السلام والأمن، سواء كان ذلك عن طريق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أو عن طريق الوساطة ومجلس الأمن. وهذه القرارات والتوصيات المتنوعة تشكِّل أساس السياسة المتعلقة بالسلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية. والعناصر الأساسية لهذه السياسة بالنسبة لمنطقة اتحاد نهر مانو ترتكز بدورها على دعائم ثلاث: تحقيق السلام الداخلي في سيراليون والسلام في منطقة نهر مانو والإطار دون الإقليمي. وأتناول أولا قضية السلام الداخلي في سيراليون.

لقد نوقشت هذا الصباح مسألة إرساء السلام في سيراليون على نحو كاف. وتعتقد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنه يجب الاستمرار في برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج. ويجب إصلاح وتدعيم مؤسسات الدولة. ويجب الاستمرار أيضا في البرنامج الذي يهدف إلى التعمير وإعادة التأهيل والمصالحة الوطنية. وأخيرا، علينا أن ننفِّذ سياسة تتحلى بالديمقراطية والعدالة وأن نثبِّت سيادة القانون ونحصل على دعم المجتمع الدولي. وقد سبقت تغطية هذه النقاط المتنوعة على النحو الواجب.

والعنصر الثاني في سياستنا هو إرساء السلام في منطقة اتحاد نهر مانو. وهذا يعني إرساء السلام في كل دولة من دول المنطقة. فلا يمكننا أن نتكلم عن إرساء السلام في منطقة اتحاد نهر مانو دون أن نتكلم عن إرساء السلام في ليبريا. ولهذا تتخذ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سياسة محددة جدا فيما يتعلق بتعزيز السلام في ليبريا. وقد فوّض رؤساء دول الجماعة الاقتصادية الرئيسين أوباسانجو ووادي ولاية لتنظيم مناقشة لتمكين رؤساء الدول الثلاثة من الاجتماع حول مائدة التفاوض. ورحبت الجماعة الاقتصادية أيضا بمبادرة الرباط، التي مكّنت رؤساء الدول هؤلاء من

الاجتماع ومن إعادة تحريك آلية اتحاد نهر مانو. والمحور الثاني في هذه الاستراتيجية هو عدم التسامح مع وجود العصابات المسلحة. ونرى أن وجود هذه العصابات كان أحد أسباب نشوب الصراع.

فهناك إعادة تحريك آلية اتحاد نهر مانو، وقضية اللاجئين وإرساء السلام الداخلي في ليبريا. وأود أن أشدد على إرساء السلام الداخلي في ليبريا. لقد واجهنا صعوبة أثناء أزمة سيراليون، إذ اعتقدنا أنه لا يمكن إرساء السلام في سيراليون ما لم يكن هناك سلام في ليبريا. ولهذا تضافرنا على العمل على إنهاء الصلة بين ليبريا وسيراليون، أي على إنهاء الصلة بين الماس والاتجار بالأسلحة وسيراليون. وأرى أنه ينبغي لهذه الصلة أن تجعلنا نتخذ خطوة إلى الأمام اليوم فننظر في مسألة إرساء السلام في ليبريا، بحيث يمكن أن يكون ذلك السلام من عوامل إرساء السلام والاستقرار في سيراليون.

وتقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باتخاذ عدد من الخطوات صوب تحقيق هذا الهدف. وأود أن أشير إلى بعض المبادرات التي يجب أن تسفر نتائجها عن التمكين من استعادة السلام في سيراليون. وتشمل تلك المبادرات مبادرات المجتمع المدني الليبري بوصفها جزءا من الاستعدادات التي تجري لعقد مؤتمر وطني للمصالحة. وقد كانت هناك مبادرات بين المجالس الوطنية في ليبريا أيضا. وأخيرا، عقد للتو اجتماع لممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

والدعامة الأخيرة في استراتيجيتنا هي الإطار دون الإقليمي. فلا يمكن لأية سياسة لإرساء السلام تجمع بلدا أو بلدين أو ثلاثة من بلدان اتحاد نهر مانو أن تكون قابلة للبقاء ما لم تكن جزءا من إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولهذا نقول إنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم جهود الجماعة الاقتصادية. ونحن على يقين من استعادة السلام في ليبريا بفضل دعم مجلس الأمن. وسيكون هذا السلام عاملا من عوامل إرساء الاستقرار في سيراليون وفي المنطقة وفي جماعة دول غرب أفريقيا بأكملها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم على هذه التعليقات وعلى تحديد دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كما ترونه.

لقد وصفتم دورا يبدو مقترنا بتكثيف الموارد إلى حد كبير، وإنني متأكدة أن هذه الموارد المكثفة تعني القدرة على العمل مع مختلف البلدان، لا بهدف إرساء السلام فحسب، بل لمحاولة توطيد السلام. فهل لدى الجماعة الاقتصادية القدرات المالية والمؤسسية اللازمة للوفاء بمتطلبات المنطقة دون الإقليمية؟ وإن كان الجواب بالنفي، فهل هناك مقترحات أو خطط للتوسع؟

السيد ديارا (تكلم بالفرنسية): الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منظمة دون إقليمية تهتم بالتكامل والاقتصاد والتنمية. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا إذا ساد السلام. وفيما يتعلق بالتنمية والتكامل، لدينا في الواقع برامج محددة جدا لمعالجة القضايا الاقتصادية والنقدية، بالإضافة إلى القضايا المتصلة بمكافحة الفقر. وستكون كل هذه القضايا جزءا من الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ولدينا الإرادة. وبطبيعة الحال لا توجد لدينا جميع الوسائل. ولكننا نعتقد أنه يمكننا أن نمضي قُدما بفضل إرادة شركائنا وثقتهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تكلمتم عن أهمية تدعيم مجلس الأمن لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فهل في ذهنكم أي شيء محدد قد يقوم به مجلس الأمن؟

السيد ديارا (تكلم بالفرنسية): يمكن لمجلس الأمن أولا أن يعزز مصداقية القرارات التي تتخذها الجماعة الاقتصادية. ما هي هذه القرارات؟ إن قراراتنا تشجب بشدة الهجمات على ليبريا ولا تسمح بانتزاع السلطة بوسائل غير دستورية وتدين جماعة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وتضغط على مختلف الأطراف في ليبريا من أجل الحضور إلى مائدة المفاوضات وترمي إلى توفير الظروف المواتية لإجراء حوار في ليبريا مما يجعل من الممكن إيجاد الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات في العام المقبل. وهذا ما نتوقعه من مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير كونجول بوصفه رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): سأتخطى عبارات المجاملة نظرا لضيق الوقت. ولكنني أود أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، أننا نشعر بسرور شديد لرؤيتكم ترأسين هذه الجلسة الهامة جدا ولرؤية وزيريّ غينيا وسيراليون حول طاولة المجلس.

ونود أن نشكر السير كيران برندرغاست والسيد دبي والسيد ديارا على بياناتهم الهامة جدا. كما سررنا جدا لرؤية السفير سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على طاولة المجلس صباح اليوم. ونرجو ألا يقتصر حضوره على المناقشات المتعلقة بأفريقيا.

إن موضوع مناقشتنا بعد ظهر اليوم – الطريق إلى الأمام: وضع خطة عمل منسقة من أجل اتحاد نهر مانوا – يأتي في الوقت المناسب جدا لكي يبني على بارقة الأمل التي تلاحظ في سيراليون الآن. وإحدى مهام الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب الصراعات وحلِّها في أفريقيا دراسة طرق تعزيز تدابير بناء الثقة في منطقة نهر مانو كوسيلة لتدعيم السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة بأسرها. وقد تبادل الفريق الآراء بصفة أولية حول هذه القضية، بإسهام منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الدولية لمعالجة الأزمات. وينوي الفريق العامل أن يدعو إلى اجتماعاته المقبلة بلدان المنطقة ومنظمات المنطقة الفرعية والأطراف الأخرى لمواصلة المزيد من المناقشات. وكخطوة أولية، يتولى الفريق العامل دراسة مختلف التوصيات، وسيستمر في ذلك.

ويجب إجراء دراسة مسألة إرساء السلام والاستقرار في منطقة نهر مانو من منظور إقليمي. وثمة ارتباط وتداخل بين التمرد في سيراليون، ومشكلة اللاجئين في غينيا وسيراليون، واستعادة السلام في البلد الأخير. وأي نهج لحل هذه المشاكل ينبغي أن ينسق تنسيقا وثيقا مع المبادرات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي، وخاصة لجنة التنسيق الوزارية المعنية بالسلم والأمن، ومع بلدان نهر مانو ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونعتقد أن علينا أن نعمل بصورة وثيقة للغاية مع الاتحاد الأفريقي، خاصة مع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين يمكن أن يستخدموا مساعيهم الحميدة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وغياب التجانس في سياسات مجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية أمر لن يخدم مصلحة المنطقة على الإطلاق.

ويمثل تأسيس الاتحاد الأفريقي وتنفيذ عملية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا قوة دفع جديدة لتحقيق السلام والاستقرار في القارة الأفريقية ككل. ومبادئ ميثاق الاتحاد الأوروبي، أي الديمقراطية وحسن إدارة الشأن العام واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن مبادئ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمطبقة من خلال آليتها للاستعراض بين النظراء، وحُسن الإدارة الاقتصادية، والنهج الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية، توفر أساسا ممتازا لنهج جديد لبناء السلام

والاستقرار والتنمية الشاملين في القارة. وعلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل أن يقدما كل المساعدة بغية مساعدة البلدان الأفريقية على التمسك بهذه المبادئ والنهوض بها.

إن الوضع الجديد في سيراليون بعد الانتخابات التي جرت في سلام، والتي نرحب بها أيّما ترحيب، سيكون بلا شك حافزا لمساعدة كل منطقة اتحاد نهر مانو على الابتعاد عن الصراع وعدم الاستقرار والافتقار إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى مرحلة أكثر ازدهارا، شريطة توفر الدعم والاهتمام الضروريين. وفي هذا الصدد، ينبغي للفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية التي خرجت من الصراع، والمنشأ مؤخرا في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يولي الاهتمام اللازم لسيراليون.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى الوضع في ليبريا، والذي أشار إليه المتكلمون هذا الصباح. ومن الواضح أن عدم الاستقرار في ليبريا ستكون له آثاره السلبية على السلام في المنطقة. ونعتقد أن على المجلس، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي وزعماء المنطقة، إيجاد أساليب للتفاعل البنّاء مع ليبريا، عوضا عن ضرب عزلة أكبر عليها. والجزاءات المفروضة على ليبريا قد ساعدت كثيرا على تحقيق السلام في سيراليون، لكن إن كنا نريد سلاما إقليميا حقيقيا، فعلينا أن ننخرط في عملية تساعدنا على تحقيق أهدافنا. وأقول ذلك في ضوء الانتخابات التي ستجري في ليبريا خلال العام المقبل. وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للمجلس والمجتمع الدولي أن ينخرطا في حوار بنّاء من شأنه أن يعزز أهداف المجلس والسلام في المنطقة.

إن نجاح أي خطة عمل في اتحاد نهر مانو سيعتمد على درجة الثقة والطمأنينة بين أعضاء الاتحاد. وينبغي أن يبذل كل جهد ممكن لتشجيع تواتر الاجتماعات على أعلى المستويات بين بلدان المنطقة بغية تخفيف التوتر وإعادة بناء الثقة والطمأنينة. وفي هذا الإطار، نرحب بمؤتمر القمة الذي استضافه عاهل المغرب في الرباط، والذي جمع بين رؤساء بلدان اتحاد نهر مانو. إن مثل هذه المبادرات الرامية إلى إحياء الاندماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تستحق كل تشجيع في المنطقة. وبالمثل، سيكون من مصلحة بلدان المنطقة أن يكون بإمكانها أن تستثمر جهودها في محادثات ثنائية.

وثمة مجال هام للتعاون بين البلدان في المنطقة يتمثل في المراقبة المشتركة للحدود بمساعدة من المجتمع الدولي. ويمكن لبلدان اتحاد نهر مانو أن تعمل لإنشاء آليات تفضي إلى اتفاقات بشأن مراقبة مشتركة للحدود ويمكن تشجيعها على الدخول في اتفاقات تتعهد بموجبها بعدم دعم أنشطة المتمردين في البلدان المجاورة. ويمكن دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة لإعادة تنشيط تنفيذ الاتفاقات والمواثيق القائمة بين بلدان الاتحاد.

وهناك دور حيوي ينتظر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لوضع خطة عمل منسقة لبلدان منطقة نهر مانو. ويسرني أن ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين تكلموا من قبل، قد ذكروا ذلك أيضا. وينبغي أن تنفذ فكرة قيام المكتب بالمساعدة في الاضطلاع بمراجعة أوضاع الجماعات المسلحة في المنطقة، في أسرع وقت ممكن. ويمكن أن تستخدم النتائج التي تتوصل إليها ممارسة المراجعة هذه في وضع عملية كاملة شاملة لنزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم أو إعادتهم إلى الأوطان.

ويمكن لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا أن يقيم متطلبات بلدان اتحاد نهر مانو في مجال الأمن والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. ولا بد أن مساعدة اتحاد

نهر مانو في الميدان ستكون مفيدة إلى حد كبير. وستوفر نتيجة هذه الممارسة أساسا لجميع الوكالات العاملة في المنطقة لتحديد أولويات استجاباتها لاحتياجات بناء السلام بعد انتهاء الصراع بالنسبة للبلدان فرادى وللمنطقة ككل.

وفي مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجِّه مساعدات الإغاثة والتنمية إلى بناء القدرات في بلدان المنطقة فرادى، عوضا عن الاستجابة للاحتياجات الفورية فحسب. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز أن يعتمد صكوكا مالية مرنة لتحقيق توازن بين الحاجة إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والأولويات المتعلقة بالسلام لحكومات بلدان المنطقة. وعلى سبيل المثال، فإن بلدا مثل غينيا يستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، يستحق مساعدة دولية. وعلينا ألاّ نغفل حقيقة أنه إذا لم تعالج مشاكل اللاجئين بصورة مناسبة، فثمة احتمال لحدوث مزيد من الصراعات. ولذا كان من الأهمية بمكان أن يتم إيجاد حل طويل الأجل لمشكلة اللاجئين.

إن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والتدفق غير المشروع للأسلحة في منطقة نهر مانو من بين عناصر زعزعة الاستقرار. وينبغي تعزيز قدرة بلدان المنطقة على المراعاة التامة لنظام شهادات المنشأ للماس وبرامج مراقبة الأسلحة، مثل الوقف الطوعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي قررته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية تحقيق السلام في المنطقة. وبينما نعترف بأن غينيا وسيراليون قد طبّقتا أنظمة إصدار شهادات المنشأ للماس، فمن الأهمية بمكان أن يتم إقناع جمهورية ليبريا بأهمية تطبيق مثل هذا النظام لضمان نهج منسق في المنطقة، وأن تقدم لها المساعدة في القيام بذلك.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أيضا أن يكون هناك فريق اتصال معني ببلدان نهر مانو، مثلما الحال بالنسبة للصومال، بحيث يجمع كل أصحاب المصلحة في هذا الصراع، بغية مناقشة الأساليب الكفيلة بدفع عجلة السلام الدائم قدما.

وأخيرا، فإن بلدان اتحاد نهر مانو تشترك في أمور عديدة. فالثقافات واللغات والتاريخ والجغرافيا والخلفيات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية للبلدان الثلاثة كلها عناصر تجمع بينها. وعلينا أن نبني الثقة في المنطقة مستخدمين هذه الأرضيات المشتركة. إن إقامة صلات بين المجتمعات المدنية والطلاب والعلماء والقطاع الخاص وقطاع الأعمال في بلدان المنطقة سيساعد على تعزيز الثقة. وإن شبكة السلام لنساء اتحاد نهر مانو وغيرها من المنظمات غير الحكومية تقوم بدور رائع بالفعل. ومن الأهمية أن نشجعها.

ونعتقد أن المجتمع المدني يمكنه أيضا أن يقوم بدور أساسي في جهود الوساطة لتحقيق السلام والمصالحة. وينبغي أن يُسند إلى القطاع الخاص دور أكبر في عملية اندماج المنطقة. ونعتقد أيضا أن على المجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية دعما كاملا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد كونجول بصفة خاصة على الأفكار التي طرحها.

أعطي الكلمة الآن للسفير محبوباني، ممثل سنغافورة، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا.

السيد محبوباني (سنغافورة)(تكلم بالانكليزية): حرصا على وقت المجلس، أود أن أقول فحسب إنني أتفق مع كل كلمات الثناء التي وجّهها السفير كونجول. لكنني أريد أن أضيف إلى ذلك نقطتين هامتين. أولا، أود أن أعرب عن تأييدنا القوي لهذا المفهوم الجديد لحلقات العمل. وأعتقد أن

هذه هي المرة الأولى التي نعقد فيها حلقة عمل في قاعة مجلس الأمن. وهذه فكرة من المفيد متابعتها، لأن أحد أوجه القصور الهيكلي في المجلس أننا بالرغم من أننا موفدون هنا لتحمل المسؤوليات الأمنية الجماعية للأمم المتحدة، فإننا في أغلب الأحيان نرتدي طواقينا الوطنية بدلاً من طاقيتنا الجماعية حول هذه الطاولة. وأرجو أن نركز في هذا الحوار الذي نجريه على المسؤوليات الجماعية التي نواجهها بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن.

نود أن نتوجه بإشادة ثانية إلى المملكة المتحدة للدور الممتاز الذي أدته في سيراليون. وليس سراً فيما أرى أنه لولا الدعم البريطاني الكبير لما شهدنا النجاح الذي نشهده اليوم في سيراليون بالمقارنة بما رأيناه منذ فترة لا تتجاوز العامين أو الثلاثة أعوام. وسيحتار المؤرخون حين تؤلّف كتب التاريخ في السبب الذي دفع تلك الدولة للقيام بهذا العمل المتسم بإيثار لم تعتده العلاقات الدولية.

وأرى أن أفضل إسهام يمكننا القيام به ونحن نتطلع إلى المستقبل هو إلقاء نظرة على مجالات المشاكل المحتملة. وأود في فترة الدقائق الخمس المتاحة لي أن أركز على مجالين من مجالات المشاكل الرئيسية، وعلى نقطتين أو ثلاث من النقاط الصغرى إذا سمح الوقت بذلك.

ويتمثل أول مجالات المشاكل الرئيسية، وقد سبق تناوله، في المسألة المؤلمة المتعلقة بالموارد. وهنا سأمر مر الكرام على نقطة شبه مقدسة تطرقت إليها أحياناً في مناقشات المجلس السابقة، وهي: كيف يمكن الانتقال بسلاسة من حفظ السلام إلى بناء السلام؟ وتكمن المشكلة الهيكلية الأساسية التي تواجهنا في أن لدينا جداول للأنصبة المقررة حين يتعلق الأمر بحفظ السلام، بحيث يسعنا الحصول على ٥٠٠ مليون دولار أو ٨٠٠ مليون دولار. ففي حالة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كما قلت في مجلس الأمن، كنا قد أنفقنا بالفعل بليوناً من الدولارات على البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، ولعلنا الآن قد أنفقنا ١,٥ بليوناً.

أما حين تتم بعثة لبناء السلام، فإن الحال يكون، إذا كان لي أن أستعين بقياس، أشبه بالمشي في حديقة أعتني بها جيداً وفيها منظومة رائعة لصنابير الرش. فإذا بك ترفع منظومة الصنابير ثم تقول إن الحديقة الآن ستعتمد على دخول الناس ومعهم جرادل الماء. فمن الصعوبة بمكان إحضار ما يكفي من جرادل المياه لتحل محل منظومة مقامة في الحديقة للرش بالصنابير.

هذه مشكلة هيكلية أظن أنها تنطبق على جميع عمليات حفظ السلام، ولكنها بالتأكيد تنطبق على حالة البعثة، التي كانت من أفضل العمليات تمويلاً. وانظر إلى المناقشة التي أجريناها بالفعل اليوم، وعلى سبيل المثال حين تحدث السيد جان – ماري غينو هذا الصباح عن صعوبة جمع ١٣,٥ مليون دولار، أرى أنها أقل من ١ في المائة مما أنفقناه على البعثة بالفعل، لسداد تكاليف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فما لم تهتم بهذه العملية وتجد مخرجاً للمحاربين، فإنك أساساً تعطيهم حافزاً للعودة إلى القتال، لأنه ليس أمامهم خيار آخر. وما دمت قد أنفقت ١,٥ بليوناً من الدولارات على البعثة، فلماذا لا تجد نظاماً آمناً للتمويل؟

وثمة حجج فقهية بالغة القوة بهذه المناسبة تقدم لتفسير السبب في عدم إمكان وجود أنصبة مقررة لبناء السلام. وأعتقد أن في هذه الحجج بعض المزايا. ولكن ألا يمكننا أن ننشئ منطقة يحفها الغموض ، بحيث نضمن ألا نزيل تماماً منظومة صنابير الرش حين ننتقل من حفظ السلام إلى بناء السلام؟ ألا يمكن أن نتخلص من منظومة الرش تدريجياً، ونكفل استمرار وصول الموارد بشيء من

الجهد إلى الجبهة المتحدة الثورية وغيرها من المحاربين السابقين ولإعادة إدماجهم بعد انتهاء عملية حفظ السلام؟ وفي هذا السياق أظن أن البلدان ذات أكبر مصلحة في كفالة الانتقال السلس إلى بناء السلام هي تلك التي استثمرت أكثر من غيرها في نجاح البعثة.

المشكلة الثانية التي كنت سأتطرق إليها هي مشكلة من دواعي سروري بصراحة أنه جرى تناولها مراراً عصر اليوم، وهي مسألة النهج الإقليمي برمتها. وقد نجحنا في إيجاد مجمع للاستقرار في سيراليون. وثمة مجمع للاستقرار في غينيا. ولكننا الآن كما قال السير كارين برندرغاست قد انتقلنا من النقيض إلى النقيض في ليبريا. فقد انتقلنا من الحرب الأهلية إلى الانتخابات والسلام ثم عدنا الآن للحرب الأهلية. ويتفق الجميع، كما أرى، على أن كل النجاح الذي حققناه في اتحاد نهر مانو سيتعرض للخطر ما لم نحل المشاكل القائمة في ليبريا.

وهنا فإن السؤال الذي وجهته يا سيدتي الرئيسة للسير كيران، وهو: ماذا بوسع مجلس الأمن أن يفعل؟ كان ينبغي توجيهه في الواقع إلى مجلس الأمن. وإذا تكلمت بصراحة كما تقولين بصفتي رئيساً للجنة الجزاءات المفروضة على ليبريا، فإني أعلم العصى التي تستخدمها اللجنة في ليبريا، ولكني لا أعرف الجزرات التي تقدمها للترغيب. وقد عقدنا مناقشة صريحة للغاية في وقت الغداء اليوم، لا يمكننا تكرارها بالطبع في هذه القاعة، عن كيفية العثور على بعض الحلول الممكنة لليبريا. ولكن الموضوع الآخذ في الظهور الآن هو ضرورة العثور على سياسة بناءة للتدخل بشكل ما في ليبريا. وأمامي الآن تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان الذي وضعه شخص ما على طاولتنا هنا. والجميع يقولون فلنركز على ليبريا. ومع أني لم أقرأ هذا التقرير، فإن هذا موضوعه. ومن ثم فإني آمل، نتيجة لهذه المناقشة، أن نجد جواباً أكمل على السؤال الذي وجهتموه للسير كيران.

وأود أن أطرح ثلاث نقاط صغيرة أظن فقط أنه ينبغي لنا الالتفات إليها. وإحداها بالطبع أننا أقمنا في حالة سيراليون لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة. وتشكل كيفية إيجاد التوازن بين الاثنتين تحدياً على الدوام. وثانياً، فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة التي أنشئت، لقد أثيرت بالفعل مسألة الموارد. ونحن بالطبع لا نريد أن نرى تكراراً للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، اللتين أصبحت تكاليفهما باهظة. ولهذا السبب لا توجد محكمة رسمية حقيقية لسيراليون. ولكن كيف تكفل وجود الموارد الكافية لهذه المحكمة؟

نقطتي الثالثة والأخيرة تضيف إلى نقطة أعرب عنها السفير كونجول لتوه بشأن مسألة اللاجئين، وأتفق معه على أن غينيا أظهرت كرماً غير عادي في استضافة اللاجئين القادمين من سيراليون وليبريا. فهل يمكننا في المجلس أن نبدأ النظر إلى اللاجئين لا بوصفهم مجرد مشكلة إنسانية، ولكن كما قال السفير كونجول، بوصفهم مؤشراً كبيراً على أن صراعاً قد يكون قادماً في الطريق؟ ربما ينبغي أن نرصد تدفقات اللاجئين الجارية. وإذا بدأت في الارتفاع، فمن الواضح أن هذا مؤشر على أن المتاعب في طريقها إلينا. وإذا كنا نتطلع إلى الأمام، فينبغي لنا أن نولي الاهتمام لهذا الأمر.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يدفعني التشبيه الذي استخدمه السفير محبوباني عن منظومة صنابير الرش إلى الظن بأننا ربما ينبغي ألا نفكر في قدوم الناس حاملين أوعيتهم، بل في إقامة نظم بديلة لصنابير الرش. ولكن هذا شيء أرجو أن يعود الآخرون إلى تناوله.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بالإعراب عن مدى امتناني لكم يا سيدتي وللسفير

غرينستوك على عقد حلقة العمل هذه، معمل الأفكار هذا، الذي اتسم بحيوية بالغة. وأشعر بشيء من الحرج في التكلم مباشرة بعد السفير كيشور محبوباني، المعروف في المجلس بحفزه على التفكير. وهي على أي حال فكرة ممتازة ومفيدة للغاية.

كما أود أن أعرب عن تقديري للدور الذي قامت به المملكة المتحدة في استعادة السلام في هذه المنطقة. ولا أريد أن أتكلم عن القيادة، لأن ذلك يمكن أن يكون له تأويلات، ولكنه دور إيجابي للغاية، ودور يقدره المجتمع الدولي تقديراً كبيراً.

وأود في النهاية أن أرحب بوزير الشؤون الخارجية لسيراليون وزميلنا السابق وزير خارجية غينيا، صديقنا فرانسوا فال. وأخبرته قبل أن يغادرنا بأنه سيعود كثيراً إلى نيويورك لأن وزراء الشؤون الخارجية يفضلون في نهاية المطاف المجيء إلى نيويورك وأداء العمل بأنفسهم هنا بدلاً من إرسال التوجيهات من عواصمهم. وعلى أي حال، من دواعي السرور دائماً أن نراه بيننا.

وقد يتساءل المرء عن السبب في وجود المغرب هنا. أولاً، لأننا أفريقيون، وقد كنا دائماً شديدي الاهتمام بتاريخ أفريقيا ومستقبلها والمشاركة فيهما. ولكننا هنا أيضاً لأننا مشاركون بصفة خاصة في غرب أفريقيا. فقد كانت للمغرب تقليدياً علاقات اقتصادية وثقافية وثيقة مع غرب أفريقيا على الدوام. ولكننا نشكل أيضاً صلة ثقافية وجغرافية بين أوروبا وشمال أفريقيا، بما فيه العالم العربي، فضلاً عن صلة بين أوروبا وغرب أفريقيا. وهذا دور بالغ الأهمية من وجوه عدة من بينها الوجهة الدينية.

وقد اتضح أن السبب الثاني، وقد يكون نتيجة للسبب الأول، أن رؤساء الدول في البلدان الشقيقة الثلاثة في منطقة نهر مانو، الذين يعلمون جميعا البُعد الإقليمي لمشكلة صون السلم والأمن في بلد كل منهم، اتجهوا صوب المغرب، وبصفة خاصة صوب جلالة الملك محمد السادس، لأنهم شعروا أنه يمكنهم توثيق علاقاتهم الإقليمية من خلال رئيس تلك الدولة وذلك البلد. ورحبنا بذلك بطبيعة الحال لأننا، كما قُلت نحتفظ بعلاقات خاصة مع غرب أفريقيا.

ويجدر بنا أن نضيف أن الأمين العام كوفي عنان شجع بشدة البُعد الإقليمي وعقد مؤتمر قمة الرباط الأول. وأذكر مع زملائي، ومنهم فرانسوا فال، أن الأمين العام ساعد وشجَّع هذه المبادرة بدرجة كبيرة وحث على عقد مؤتمر قمة الرباط، كما حثَّنا على بدء الحوار. وبدأ الحوار، ولم يكن ذلك بالأمر اليسير، في ٢٧ شباط/فبراير في الرباط بدعوة من جلالة الملك محمد السادس. وكما قال الملك للأمين العام ''لقد كسرنا حاجز البرود''.

نعم، كسرنا حاجز البرود ومن الهام جدا أن نكسر حاجز البرود. وهذا يعني أن رؤساء الدول الثلاث تكلموا مع بعضهم البعض. وتناولوا طعام الغذاء والعشاء وتبادلوا الآراء. ولكنني أعتقد أنهم تجاوزوا حاجز البرود. فقد اعترفوا بمعاهدة ١٩٨٦ المتعلقة بالتعاون وعدم الاعتداء. واعترفوا بأنه يتعين عليهم الانخراط في حوار لتسوية خلافاتهم. كما اعترفوا بأن عليهم تنشيط جميع بروتوكولات الأمن. واعترفوا بأن عليهم أن يتخذوا عددا معينا من التدابير الملموسة. وضعوها على المائدة وطلبوا من وزراء خارجيتهم أن يتولوا المتابعة. وأعتقد أن ذلك قد ذُكر صباح اليوم، ولا حاجة لي بأن أعود إليه الآن. وكما ذكر، كانت هناك أربعة اجتماعات وزارية للمتابعة.

لقد نجحنا في بعض المجالات وفشلنا في مجالات أخرى. مثلا كانت فكرة مشروع ''القافلة'' لاستعادة الثقة فكرة سليمة. وهي لم تتجسد بعد ولكنها لا تزال مطروحة، ولم نتخل عنها. وأعتقد أننا قد اتخذنا إجراءات تجعل الحدود

أكثر أمانا. وحسَّنا إمكانية إنشاء دوريات للحدود في وقت لاحق.

وأعتقد أننا الآن قد بلغنا مرحلة يتعيَّن علينا فيها أن نحرز تقدما. وكما ذكرنا السيد برندرغاست، فإننا نعد لمؤتمر قمة ثان. وقد تأخر لأسباب لوجستية وموضوعية. ولا يريد ملك المغرب عقد مؤتمر قمة ثان يكون محض أمر مراسمي. وأود أن أقول بوضوح إنه يريد لمؤتمر القمة الثاني أن يكون ناجحا، بحيث يتخذ خطوة حاسمة صوب التوصل إلى تسوية وصوب التقريب بين البلدان حفاظا على السلام.

وكما قُلنا، يعمل الدبلوماسيون الآن على تحضير عناصر إحراز تقدم جديد في مجال حفظ السلام قبل أن نعقد مؤتمر القمة. وهذا يثبت أننا نأخذ ذلك مأخذ الجد وأن هذا المؤتمر لم يكون مؤتمر لمجرد إتاحة الفرصة لالتقاط الصور أو الظهور في التلفاز. ورغم أن بعض الأفراد يجدون أنه من المستحب أن يظهروا في التلفاز، إلا أن ذلك لا يكفي.

والمسألة الموضوعية الأخرى التي يمكن أن أتكلم عنها بإيجاز هي التطورات التي حدثت مؤخرا في ليبريا، والتي تكلم عنها السيد برندرغاست وغيره من المشاركين. وهذه الأحداث تسبب القلق لجميع من يرغبون في إرساء السلام في المنطقة ومن يعملون على إرساء السلام فيها. وهذه التطورات تثير الانزعاج بطبيعة الحال، وقد زعزعت الاستقرار على الحدود مرة أخرى، وإن كان ذلك بسبب تدفق اللاجئين إلى غينيا وسيراليون. وقد أنشأ ذلك مرة أخرى جيوبا من عدم الاستقرار أو جعلها تتفاقم.

وكل شيء جرى إحرازه كان تكميليا وقد يكون على الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، أن تعزز وجودها في ليبريا على النحو الذي تقرره، فقد تطلب موارد إضافية. وقد تكلم الآن هنا ممثل المنظمة دون الإقليمية قائلا إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لها دور تكميلي يجب أن تضطلع به في جمع الأطراف المؤثرة في الصراع في ليبريا معا. وأعتقد أن ذلك يرتبط بمؤتمر قمة الرباط. والجهود المبذولة لعقد اجتماع للأطراف المؤثرة، وربما تتركز حول الرئيس وادي، بغية البدء في عملية لاستعادة السلام المدني في ليبريا، تتصل بمؤتمر قمة الرباط أيضا.

ولا بد من وجود اتفاق حول بعض مبادئ الحكم السديد، وبخاصة في ليبريا. وإلا، فلن يتحقق السلام في ليبريا ولن يتحقق السلام في أي مكان في منطقة نهر مانو. وأعتقد أن هذه هي القضية الأساسية التي قد يكون على المجتمع الدولي أن يمارس الضغوط بشأنها. ونعتقد في المغرب أننا إذا ما تركنا الأمور لتتقدم بنفسها، لن يحدث شيء من داخل ليبريا، كما نعتقد أنه يجب ممارسة ضغط من الخارج. وهذا هو دور المجتمع الدولي، كما أنه دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

وبكل تواضع، فإن جلالة ملك المغرب على استعداد دائم لمساعدة أشقائه الأفارقة في ليبريا وسيراليون وغينيا على التقارب معا بغية استعادة السلام في المنطقة، وهي عزيزة بالنسبة لنا. وهذا السلام، الذي ينبغي للقادة أن يرسوا أساسه، سيعود بالفائدة على أجيال المنطقة التي سبق أن عانت معاناة شديدة من ويلات الحرب. وقد يكون الشباب في هذه المنطقة قد مرّ بأقسى معاناة في العالم.

وقد يشكِّل هذا نموذجا يتعيَّن علينا أن نتأمل فيه. وقد لا يكون هذا هو المكان الملائم لذلك، ولكن علينا أن نستخلص بعض الاستنتاجات المتعلقة بالحاجة إلى التكامل بين جميع الجهود التي ذكرتها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعتقد أننا ندرك جميعا أهمية المبادرات الإقليمية، وبخاصة أهمية ما حدث في الرباط. وأرجو أن يكون من الممكن تنسيق مختلف المبادرات الإقليمية التي جرى اتخاذها في اتحاد نهر مانو.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أرحب بالوزيرين اللذين شرفانا بحضورهما اليوم، وبخاصة جاري على طاولة المجلس، فرانسوا فال. وأود أن أشكركم أيضا، سيدتي الرئيسة، على حضوركم وعلى الأسلوب الممتاز الذي توجهين به مناقشتنا اليوم.

أود أن أبدأ بالإشادة بالمملكة المتحدة على التزامها الثابت بخدمة السلام في سيراليون من خلال وجود قوات برية، أتاحت عودة المصداقية الكاملة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في وقت عصيب بصورة خاصة، وكذلك من خلال التزام المملكة المتحدة بعزم على إعادة بناء الدولة والاقتصاد في بلد مدمَّر.

ونحن هنا في جلسة لطرح الأفكار وأود ملاحظة ثلاثة أشياء.

أولا، تعد العلاقات الشخصية بين رؤساء الدول عاملا أساسيا بالنسبة للسلام في هذه المنطقة، وفي أماكن أخرى من أفريقيا كذلك. إن عودة العلاقات الطيبة بين الرؤساء الثلاثة لاتحاد نهر مانو مسألة ذات أولوية، ولذلك ترحب فرنسا، بصورة خاصة، بالدور الذي تقوم به عملية الرباط في الوقت الحالي. وإني أحيي التزام الملك محمد السادس بعملية السلام في منطقة اتحاد نهر مانو.

والنقطة الثانية التي أود طرحها هي أنه لا يمكن أن يحل السلام في هذه المنطقة ما لم يكن هناك سلام فيما بين البلدان الثلاثة - وأعني داخل كل من هذه البلدان الثلاثة. إن ما يثير الاهتمام في الوقت الحالي هو أنه، لو كانت لدينا استراتيجية واضحة ناجحة بالنسبة لسيراليون، فليس لدينا استراتيجية شاملة بالنسبة لليبريا. ولدينا لجنة لفرض الجزاءات، بطبيعة الحال، وأرحب بالدور الذي يقوم به سفير سنغافورة. ومع ذلك، فإن وجود لجنة جزاءات لا يكفي لتوفير استراتيجية. وأؤيد تماما ما قاله الجنرال ديارا باسم الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. ولا نشجع أي استيلاء على السلطة بالقوة، ويجب أن ندين الليبريين المتحدين من أجل المصالح والديمقراطية لمحاولة القيام بذلك. وعلينا أن نقدم المساعدة لجميع القوى السياسية في ليبريا من أجل الاستعداد، على أفضل وجه ممكن، للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في سنة ٢٠٠٣. وعلى ذلك، بدا لنا أن البيان المعتمد في أواغادوغو، الأسبوع الماضي، إيجابي للغاية. ومن المفهوم أنه يلزمنا أن نضع، مع أصحاب المصلحة الآخرين، استراتيجية حقيقية من أجل ليبريا، كما فعلنا بالنسبة لسيراليون.

ومن هذا المنظور، فإن الحوار الجاري اليوم، بما في ذلك، مع الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والمغرب، مفيد بصورة خاصة. ونعتقد أن الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا يستحق التشجيع على ما بذله من جهود. فيجب أن تقوم الأمم المتحدة، على سبيل المثال، بمساعدة الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا على إقامة المراكز الإقليمية الأربعة للإنذار المبكر.

وأود أن أشير بشكل محدد إلى أربعة عناصر. أولا، وقد أثار متكلمون آخرون هذه النقطة، يلزم أن نشكل فريق الاتصال من البلدان المعنية داخل اتحاد نهر مانو، في أقرب وقت ممكن. وهذا الفريق يجب أن يكون محدودا في تكوينه، ولكن يلزم إقامته على وجه عاجل.

ثانيا، هناك مسألة أخرى عاجلة. يلزم وجود ممثل للأمين العام للأمم المتحدة في ليبريا وإني على يقين من ضرورة دعم مكتب الأمم المتحدة في ليبريا وأعرف أن هذا ليس بالأمر السهل، لأن الرئيس تيلور دأب، مع الأسف، على رفض من يُقترح عليه من أشخاص. وأود أن استوضح من السيد براندرغاست، وكيل الأمين العام عن المرحلة التي

بلغتها المناقشات الجارية بين إدارة الشؤون السياسية والسلطات الليبرية في الوقت الراهن.

والفكرة الثالثة ذكرها السير كيران وهي التعيين المقبل لمثل خاص للأمين العام لغرب أفريقيا، في داكار. وما رؤيته لدور السيد ولد عبد الله، من بين أصحاب المصلحة الآخرين – أي دور الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وعملية الرباط، بقيادة ملك المغرب؟

أما الفكرة الرابعة والأخيرة فتتعلق بعملية الرباط. فإذا أحرزت تقدما طيبا في الشهور المقبلة، هل نستطيع اغتنام فرصة عقد دورة الجمعية العامة في الخريف القادم لدعوة وزراء الخارجية الثلاثة للمنطقة لحضور جلسة لمجلس الأمن؟ فهناك اثنان منهم هنا بالفعل. وربما استطعنا، مع رؤساء الدول الثلاثة، بلورة التقدم الذي حدث في الفترة الممتدة حتى ذلك الوقت بواسطة أنشطة المغرب، وإعطاء زخم إضافي لعملية السلام في منطقة اتحاد نهر مانو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وجهتم بعض الأسئلة المحددة التي سأدعو السير كيران للإجابة عليها في مرحلة لاحقة. وأعلم أن علينا أن ننتقل إلى إجابات المتكلمين الآن، وأود الاستماع إلى المتكلم عن البنك الدولي قبل الانتقال إلى إجابات المتكلمين في مرحلة لاحقة. أشكركم على تعليقاتكم وعلى الفكرة التي عرضتموها بشأن عقد اجتماع على هامش الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام.

أود أن أعطي الكلمة للسيد فيشتل الاختصاصي الأقدم في الحماية الاجتماعية لأغراض التنمية البشرية الإقليمية في البنك الدولي.

السيد فيشتل (تكلم بالانكليزية): أود أن أردد مشاعر المتكلمين السابقين حول حُسن توقيت حلقة العمل وجدواها؛ وأن أركِّز ملاحظاتي على سيراليون وأعتقد أن هذا يوفر دروسا قيّمة من أجل وضع نهج منسق وشامل نحو ليبريا.

فهناك فرصة حقيقية للسلام المستدام والانتعاش الاقتصادي، عقب نزع السلاح وتسريح نحو ٦٨ ٠٠٠ من المحاربين السابقين في سيراليون وإعادة انتخاب الرئيس كبه في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. وتتمثل الولايات العاجلة في عودة السكان المشردين، وإعادة إدماج المحاربين السابقين؛ وتنشيط الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في أشد المناطق تأثرا بالصراع، وتوسيع سُبُل وصول الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية والأسواق والمقتنيات؛ وتيسير المصالحة.

وسيكون التصدي لاحتياجات الشباب من أهم التحديات التي تواجهها الحكومة وشركاؤها الدوليون. فنحو ٤٥ في المائة من سكان سيراليون يقل سنهم عن ١٥ سنة. ويلزم الاستفادة من إمكانياتهم ويلزم تزويدهم بالمهارات اللازمة لتوليد الدخل. وهذا يعتمد، إلى حد كبير، على وجود بيئة تؤدي إلى النمو الاقتصادي بحيث يستفيد أكبر عدد ممكن من النمو وتتاح لهم فرصة إيجاد عمل.

وبالنظر إلى الدروس المستفادة، من وجهة نظر البنك الدولي، فمن الواضح أن المشاركة المبكرة للشركاء في التنمية، دعما للدور القيادي الذي يقوم به كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والمملكة المتحدة، كانت مثمرة وساهمت في ما أُحرز من تقدم ملحوظ. وقد تعلمنا أن الجهود المنسقة والمتكاملة التي تركز الاهتمام على المساعدة الإنسانية والوساطة السياسية، وإصلاح قطاع الأمن والجهود الإنمائية المبكرة تزيد من أثر استجابة المجتمع الدولي بدرجة كبيرة، في حالات الطوارئ المعقدة. وقد أدى هذا النهج المنسق المتكامل إلى النجاح في سيراليون حتى الآن.

وتعلمنا أيضا أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع أهميتها الكبيرة، لا تفيد في الخروج من المأزق السياسي، ولا تضمن الأمن في بيئة هاشة. فبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من المحتمل أن تكون أكثر نجاحا واستدامة إذا كانت مثبتة في عملية سلام أوسع نطاقا تستند إلى التزام سياسي وإلى سبل توفير حد أدنى من الأمن.

لقد أدرك المجتمع المدني أن الأغلبية العظمى للمحاربين السابقين، في سيراليون من مرتكبي الجرائم والضحايا معا، وإن إعادة إدماجهم هي الأساس للإنعاش السريع والمستدام وللمصالحة. وفي هذا الصدد، اتبع المجتمع الدولي، بشكل سليم، نهجا ثنائيا يركز الاهتمام، في نفس الوقت، على المحاربين السابقين وعلى دعم المجتمعات. ويجب عدم تخفيض المساعدة المالية المقدمة لإكمال هذه البرامج في هذه المرحلة الحرجة. وتعتقد أيضا أن لجنة الحقيقة والمصالحة الناشئة عليها القيام بدورها بالنسبة لمستقبل سيراليون. فاللجنة تكمل الاستثمارات من القرميد والملاط، وتستحق الحصول على تمويل كامل.

وفيما يتصل بالبنك الدولي وما يبذله من جهود من خلال برنامج رابطة التنمية الدولية، بتحديد أكبر، يركز البنك الاهتمام على المساعدة المالية الجديدة لدعم الانتقال خارج الصراع من خلال دعم الميزانية للحفاظ على المهام الأساسية للحكومة والمشاريع الداعمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين وجهود الإنعاش السريعة الموجهة نحو المجتمع المحلي.

وبتكميل هذه المساعدة المالية، وفر البنك الدعم التقني لتمكين الحكومة من قيادة جهود التسريح والإنعاش وتشجيع الشركاء على دعم إطار شامل للإنعاش ودعم البنك الحكومة في التنسيق بين المانحين وتوسيع قاعدة المانحين التي كانت صغيرة جدا في البداية من خلال إنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لدعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فبالتعاون مع الأمم المتحدة والقيادة الشخصية للأمين العام السيد كوفي عنان ودعمه - وهو ما نود التنويه به هنا - تمكن البنك حتى الآن من جمع ٣١,٥ مليون دولار دعما لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تم صرف ٢٨,٥ مليون دولار منها حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر زميلي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يسَّر البنك عقد اجتماعات منتظمة للمانحين وسيعقد اجتماعا للفريق الاستشاري، في باريس، في تشرين الأول/أكتوبر على الأرجح.

وفي هذه الحالات الانتقالية، تكون قدرة الحكومة محدودة ومقيدة. ففي سيراليون، ساعد البنك الحكومة على إقامة آلية مستقلة وفعالة للتنفيذ في مجالين أساسيين، هما برنامج التسريح وصندوق اجتماعي لتمويل برنامج للإنعاش ذي منحى اجتماعي.

وباختصار، استندت المساعدة المقدمة من رابطة التنمية الدولية إلى المساعدة الإنسانية الجارية - مثلا، تم صرف الصندوق الاجتماعي، بصورة مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية - وركزت اهتمام مساعدتها الإنمائية المبكرة على تكميل جهود الشركاء الأساسيين في المجالات السياسية والأمنية. ونجد أن حسن التوقيت والمرونة لهما أهمية كبيرة في حالة تتطور سريعا بعد انتهاء الصراع.

وفيما يتصل بالتحديات المقبلة، فإن الاستقرار في سيراليون مرتبط بالاستقرار الإقليمي في غينيا وفي ليبريا. فالقيادة المستمرة والتعاون الوثيق للشركاء الأساسيين بالنسبة لإنعاش سيراليون - بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والأمم المتحدة - من الأمور اللازمة للاستقرار الإقليمي. ويشكل المحاربون السابقون الذين خاب أملهم خطرا في حالة عدم

إعادة إدماجهم في المجتمع والاقتصاد؛ وتظل المصالحة تحديا هاما. وبالإضافة إلى ذلك، لا يعتبر نجاح الفترة الانتقالية حتى الآن ضمانا لنجاح التصدي للأسباب الجذرية للصراع في المستقبل؛ ويتمثل التحدي في الحكومة وشركائها الإنمائيين. وعلى سبيل المثال، ففي حالة عدم استخدام الموارد - بما في ذلك إيرادات الموارد المعدنية - بشكل منصف يتسم بالشفافية، هناك خطر من أن تعود أوجه التوتر الكامنة إلى الظهور وأن تقوض الاستقرار.

وتستند استراتيجية البنك في المستقبل القريب إلى إطار الحكومة للحد من الفقر. وستركز الاهتمام على دعم السلام والأمن من خلال إعادة التوطين والإنعاش وإعادة الإدماج ودعم الحكم والعمل على تحقيق الإصلاحات المؤسسية والنمو الاقتصادي من خلال بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، مع توسيع سبل الوصول إلى الهياكل الأساسية للخدمات المالية وتوسيع سبل وصول الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك من خلال إدارة أفضل للإنفاق العام.

وبرنامج الإقراض المقترح للسنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٤ تبلغ قيمته نحو ٢٠٥ مليون دولار. ويجري وضع المشاريع الجديدة لهذه السنة المالية في صيغتها النهائية، مع دعم الحكومة لمجالات التعليم والرعاية الصحية وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية، إلى جانب الدعم المستمر للميزانية. وقد التزم البنك أيضا بتقديم موارد لمساعدة الحكومة على حماية سيراليون من الخطر الذي تتعرض له بشدة في المرحلة الانتقالية اللاحقة للصراع. وهو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أخيرا، بلغت سيراليون نقطة القرار في إطار المبادرة الموحدة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في وقت سابق من العام الحالي، في آذار/مارس. وتبلغ قيمة مبالغ الإعفاء الناتجة عن المبادرة الموحدة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نحو ٦٠٠ مليون دولار من حيث صافي القيمة الحالية، وستوفر ١٢٢ مليون منها رابطة التنمية الدولية.

وفي الختام، اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أتوجه إليكم بالشكر على إتاحتكم لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. وهذا يعكس، في الواقع، التعاون الوثيق الذي تمتعنا به في العمل مع الأمم المتحدة ومع شركاء رئيسيين آخرين في سيراليون.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): السيد فيشتل، تكلم عن الدعم المقدم إلى سيراليون خلال الفترة الانتقالية. وعلى ضوء هذه التجربة، هل البنك مستعد للمضي في نشاط بناء السلام قبل انتهاء الصراع تماما؟

السيد فيشتل (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن هذا السؤال علينا أن نوجهه لأنفسنا: هل فاتتنا جميعا فرص في سيراليون، بوصفنا شركاء؟ بالنظر إلى الوراء، أعتقد أن هناك فرصا لم تغتنم. فهل سنشارك في بناء السلام في حالات أخرى؟ قد لا أكون الشخص المناسب للإجابة على ذلك، حيث أننا نتحدث عن مسائل تتصل بالولاية، علينا أن نجري فيها تنسيقا وثيقا مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وتركيزنا منصب على المسائل الإنمائية وأعتقد أن السؤال هنا هو ما إذا كانت المساعدة الإنمائية موجهة بشكل يؤدي إلى مساهمتها في الحد من خطر نشوب الصراع. فإذا نشب صراع، أعتقد أن التحدي يتمثل في عدم دفع شركاء التنمية خارجا، بل في إشراكهم مبكرا قدر الإمكان.

وفي هذا السياق، أود أن أبدي ملاحظة. يجب توخي الحرص في توسيع ولاية عمليات حفظ السلام بحيث تشمل جهود الإنعاش والتنمية، على سبيل المثال، بل يفضل أن تركز اهتمامها على ولايتها ذات الأولية ومحاولتها من

جانب آخر، إشراك الشركاء الإنمائيين بقوة وفي وقت مبكر، قدر الإمكان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): من الواضح أن هذا أمر سنعاود التطرق إليه. فالانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام هو جوهر بعض المسائل التي ناقشناها هذا المساء، على ما أعتقد.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، بالترحيب بكم، في نيويورك، لرئاسة هذه الجلسة. أود أيضا أن أرحب بالسيد كوروما، وزير الخارجية، والسيد فال، وزير الخارجية، وأن أعرب عن تقديرنا لرئاسة المملكة المتحدة للمبادرة بعقد هذه الجلسة.

وأود أن أركز ملاحظاتي اليوم على نقطتين، أولا، إن حالة الصراع الداخلي في البلد المضيف لعملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتطلعات شعبه، ومواقف البلدان المجاورة ووحدة المجتمع الدولي، كلها شروط بالغة الأهمية لنجاح البعثة.

وفي سيراليون، فإن ما هو صواب وما هو خطأ بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية واضح تماما. وأطراف الصراع قليلون. وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا موقف موحد نسبيا إزاء هذا الصراع. وبمجرد عزل الجبهة المتحدة الثورية وبفضل الضغوط الخارجية الهائلة عليها، انهارت الجبهة في وقت قصير نسبيا. وكان لإرسال المملكة المتحدة للقوات في حينه دور مهم في هذه العملية.

وعلى النقيض من ذلك، كان على الأمم المتحدة أن تواجه مشاكل أكثر تعقيدا في الصومال وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يوجد خليط مُركَّب من الأطراف في الصراعات. وتتفاوت مرئيات بلدان المنطقة بشأن هذه الصراعات، وقد تأكدت صعوبة التوصل إلى توافق آراء في المجتمع الدولي بشأن هذه المسائل.

إن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتوقف على مجموعة من العوامل داخل مناطق العمليات وخارجها. وفي مثل هذه الظروف، فإن تسوية المسائل الخارجية على نحو سليم يمكن أن تكون مفتاحا لإحراز تقدم في عملية السلام.

شغل السير جيريمي غرينستوك مقعد الرئاسة.

ثانيا، إن السلام في سيراليون لا يمكن فصله عن البيئة الإقليمية لاتحاد نهر مانو. فثمة ترابط وثيق بين الأمن في سيراليون وليبريا وغينيا، وهذه حقيقة يعترف بها الجميع. وكان للجزاءات المفروضة على ليبريا دور هام حيث أدت إلى عُزلة الجبهة المتحدة الثورية وانهيارها في نهاية المطاف. وإذا استمر تدهور الوضع في ليبريا، فقد ينعكس سلبا على سيراليون، بل وربما غينيا أيضا. وفي الوقت الحالي، تتباين الآراء بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية بشأن الجزاءات ضد ليبريا. وعلينا أن ننظر بجدية في الطريقة التي يمكن لمجلس الأمن أن يعزز بها التنسيق مع المنظمات الإقليمية في هذا الصدد.

وفي الوقت الحالي، هناك عدد من المبادرات التي تنصب على إيجاد حل للصراع الليبري. وتشمل هذه المبادرات، في جملة أمور، مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومبادرة ملك المغرب، ومبادرة اتحاد نهر مانو، حيث ازداد الأخير نشاطا في السنتين الماضيتين. وتتطلب جميع هذه الجهود تنسيقا كيما تكون فعالة.

لقد أنشأ الأمين العام للتو مكتبا لغرب أفريقيا وعيَّن ممثلا خاصا على جانب كبير من الخبرة بشؤون غرب أفريقيا. ونحن نتطلع إلى توصياته بشأن الكيفية التي تدعم بها الأمم المتحدة مبادرات وضع حد للصراع في ليبريا، بهدف تحقيق السلام الدائم في البلدان الثلاثة الواقعة في اتحاد نهر مانو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تعتذر البارونة إيموس، حيث طلب إليها قبل قليل أن تتحدث إلى هيئة الإذاعة البريطانية لبضع دقائق. وستعود بعدها مباشرة. ويؤسفها أن يفوتها الاستماع إلى بيانك، سيدي.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا لوفد المملكة المتحدة على تنظيمه هذه المناقشة، التي تتيح لنا فرصة ممتازة لتبادل الآراء بشأن الدروس المستفادة وآفاق تطور عملية السلام في منطقة اتحاد نهر مانو.

تشعر روسيا بقلق بالغ إزاء الوضع المعقد الذي نشأ في هذه المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة الوضع المتفجر في منطقة الحدود بين ليبريا وغينيا وسيراليون. ونحن نؤيد تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل تسوية الوضع في غرب أفريقيا، بما في ذلك، من خلال منع نشوب الصراعات وحلها. وهنا، تكمن الأهمية المتزايدة لعمل الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا الذي أنشأه مجلس الأمن، بوصفه حلقة الوصل بين المجلس والمنظمات دون الإقليمية.

وشأننا شأن وفود أخرى، فإننا نثني على جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجهود جلالة الملك محمد السادس، عاهل المغرب، للمساعدة في التوصل إلى وقف إطلاق النار وتحقيق المصالحة بين الأطراف الليبرية، وكذلك من أجل بناء الثقة بين قادة غينيا وليبريا وسيراليون.

إن تثبيت الأوضاع في اتحاد نهر مانو أمر يتصل اتصالا وثيقا بنجاح مسيرة السلام في سيراليون. ويسرنا أن نلاحظ أن إجراء الانتخابات في ١٤ أيار/مايو كان معلما تاريخيا هاما في تاريخ ذلك البلد، حيث أنهى المرحلة الثانية من تنفيذ المفهوم العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لهذا العام. والحكومة التي عينها الرئيس كباح، رئيس البلد المنتخب حديثا، قد أحكمت قبضتها على الأوضاع بشكل جيد وتعكف الآن على تحديد المهام ذات الأولوية كيما ينعم السكان بالسلام.

إن جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل تسوية الأزمة في سيراليون تستحق كل الثناء. وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تُجرى الآن عملية إعادة إدماج نحو ٥٠٠ ٦ شخص من الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة. كما يشارك ٠٠٠ ٢٠ شخص آخرين في عملية إعادة إدماج في الحياة المدنية السلمية.

والصعوبات التي تواجهها الحكومة في سيراليون معروفة جيدا، خاصة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. ومن هنا كانت أهمية أن تقدم المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين للحكومة المساعدة الطارئة المستهدفة. وبذلك، يمكن لها أن تنفذ هذه البرامج بنجاح، وهذا سيحدد بشكل كبير مصير عملية بناء السلام في هذا البلد بعد انتهاء الصراع. وما من شك في أن توفير الأمن سيظل خلال المستقبل القريب يمثل الأولوية القصوى لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في سيراليون، إلى أن يتم بناء قدرات كافية وريثما تعمل أجهزة الأمن الداخلي بصورة يعول عليها.

ونعتقد أنه عند تكييف وجود بعثة الأمم المتحدة اللاحق في ذلك البلد، لا بد من تحقيق مواءمة بين خطط المستقبل المتعلقة بجيش سيراليون، وتجنيد وتدريب أفراد الشرطة الوطنية وبين خطط تخفيض قوام البعثة، تلافيا لحدوث فراغ أمني بعد انسحاب البعثة.

وأكبر خطر على الاستقرار والأمن في منطقة اتحاد نهر مانو ما زال يكمن في استمرار الصراع الدامي في ليبريا، حيث تستمر الاشتباكات المسلحة بين قوات تشارلز تيلور وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية.

ونتيجة لذلك، يتزايد تدفق اللاجئين الليبريين إلى سيراليون بشكل يتعذر السيطرة عليه، ومن بين هؤلاء عدد كبير من العناصر المسلحة. وقد يؤدي تصعيد القتال في ليبريا إلى زعزعة استقرار الأوضاع في دول مجاورة.

ومن النتائج المباشرة للصراع الدائر في ليبريا تعمق الأزمة الإنسانية في مناطق الحدود بين سيراليون وغينيا وليبريا، ونتيجة لذلك، اضطر الآلاف إلى الانتقال إلى أماكن غير ديارهم وإلى أن يصبحوا لاجئين. ونلاحظ مع الامتنان أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى، رغم كل الصعوبات التي تواجهها، ما زالت تقدم المساعدة للاجئين الذين يواجهون ظروفا عصيبة إذ تقوم بنقلهم من المناطق الحدودية الخطيرة إلى مخيمات بعيدة جدا عن الحدود.

وإزاء هذه الخلفية، فإن الأولوية القصوى الآن تتمثل في تمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول بدون عائق إلى أماكن تواجد اللاجئين، مع ضمان سلامتهم وتهيئة الظروف الضرورية المؤاتية لعودتهم الطوعية.

والأمر الذي يتسم بأهمية حاسمة لحل الصراعات والحيلولة دون تصاعد حدتها في منطقة اتحاد نهر مانو هو أنه ينبغي لليبريا أن تمتثل لطلبات مجلس الأمن امتثالاً كاملاً. ونحيط علماً ببيانات مونروفيا بشأن اعتزامها مواصلة التعاون مع المجلس في هذا المجال.

وفي سياق تنفيذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، نهيب بجميع الدول أن تمتثل امتثالاً كاملاً للطلب الوارد في القرار بأن تمنع استخدام أراضيها من قِبل أشخاص مسلحين وجماعات مسلحة للإعداد للهجمات وشنها على البلدان المجاورة، وأن تمتنع عن أي عمل من شأنه زيادة اضطراب الحالة على الحدود بين غينيا وليبريا وسيراليون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثلة الدانمرك. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): اسمحي لي بتهنئة رئاسة المجلس على عقد حلقة العمل هذه بشأن هذا الموضوع الهام والجيد التوقيت. وأود أيضاً أن أشكركم يا سيدتي الرئيسة على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أتطرق لنقطتين في كلمتي الموجزة هما، أولاً، مساهمة الاتحاد الأوروبي في عملية السلام بمنطقة نهر مانو، وثانياً، بعض أفكار عن الطريق قُدما إلى الأمام. ومشاركة الاتحاد الأوروبي في الجهود المبذولة لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة اتحاد نهر مانو معروفة. ولعلي أكتفي بذكر أمثلة قليلة. ففي تموز/يوليه ٢٠٠١، عيَّنت رئاسة الاتحاد الأوروبي السيد هانس دالغرين السويدي ممثلاً خاصاً إلى بلدان اتحاد نهر مانو. علاوة على ذلك، أوفد الاتحاد الأوروبي مراقبين للانتخابات لرصد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٢. ويمثل انتخاب الرئيس كباح وتنصيبه مرحلة هامة أخرى في عودة سيراليون إلى الديمقراطية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود الدولية الجاري بذلها لتعزيز الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك مبادرة ملك المغرب لكفالة قيام حوار سياسي بين بلدان اتحاد نهر مانو، فضلاً عن العمل الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منع نشوب الصراعات وبناء الثقة. وبالنسبة للمستقبل، سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه الكامل لعملية السلام الخاصة باتحاد نهر مانو. ونتفق مع النقطة التي طرحت في الكلمات السابقة من أن من الضروري استمرار التركيز على إيجاد حل إقليمي. وفي رأينا أن من الضروري

أيضاً تحسين التنسيق والحوار فيما بين جميع الجهات الفاعلة المشتركة في هذه العملية على الصعيدين الدولي والإقليمي، وليس أقلها بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ولكن أيضاً مع الجماعة الاقتصادية وجهات أخرى، وذلك لتحديد أهداف مشتركة. وفي ذلك السياق، نلاحظ الاقتراح بإنشاء فريق اتصال لعملية سلام اتحاد نهر مانو. وينبغي أيضاً أن نستكشف طرقاً لتعزيز الدعم المقدم للجماعة، بما في ذلك عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

ومن العناصر الأخرى الهامة التنفيذ الكامل لجزاءات الأمم المتحدة والامتثال الكامل لها، وهو أمر ضروري لكفالة حرمان القوات المتمردة من وسائل شن الحرب. علاوة على ذلك، يجب عدم السماح للصراعات الداخلية في ليبريا وغينيا بزعزعة استقرار هذه المنطقة دون الإقليمية برمتها بالامتداد إلى البلدان المجاورة. ولذلك فإنه لا يمكن التشديد بالدرجة الكافية على الحاجة إلى إيجاد حوار سياسي شامل وإطار لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبريا وغينيا.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على التزام الاتحاد الأوروبي إزاء عملية اتحاد نهر مانو. وسوف يعيننا ما تتمخض عنه حلقة العمل الابتكارية والبالغة الفائدة هذه من نتائج في العثور على طرق جديدة لتعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وسوف يتعاون الاتحاد الأوروبي تعاوناً كاملاً في ذلك المسعى.

واسمحوا لي في الختام بأن أقول إنه كما أن الاتحاد الأوروبي لن يتردد في تقديم مقترحات بشأن أعمال تقوم بها الجهات الفاعلة الأخرى المشتركة والمهتمة بالإسهام في بلوغ هذه الأهداف، فإننا أيضاً نرحب بالمقترحات التي يقدمها الآخرون عن أكثر الأعمال التي يمكن أن يقوم بها الاتحاد الأوروبي اتساماً بالإيجابية والنفع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أظن أن أحد الأمور التي سنحتاج إلى التركيز عليها دائماً في الاتحاد الأوروبي هي مواصلة وربما تعزيز الدعم الذي نقدمه للهياكل الإقليمية وللجانب المؤسسي من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصفة خاصة، لأن هذه الجهات يجب أن تحصل على الموارد من مكان ما لبناء قدرة إضافية حتى تتمكن من عمل الأشياء التي كان يتحدث الجنرال ديارا عنها في وقت سابق. وأرى أن الاتحاد الأوروبي شريك رئيسي مع الجماعة في تحقيق هذا الغرض.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تعرب أيرلندا عن تأييدها الكامل للملاحظات التي أبدتها ممثلة الدانمرك لتوها بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لا يمكن إنجاز العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى يحل السلام والاستقرار الحقيقيان محل شبكة العنف وعدم الاستقرار المتداخلين في اتحاد نهر مانو بوجه عام. وأرى أننا جميعاً متفقون على أن البرنامج الذي يتبعه الرئيس تايلور رئيس ليبريا يشكل الآن العامل الحاسم الذي يساهم في مشاكل اتحاد نهر مانو العميقة. وقد أدى فرض الجزاءات المحددة الهدف على حكومة ليبريا حتى تقطع بشكل قابل للتحقق منه صلاتها بالجبهة المتحدة الثورية دوراً في الحد من الفوضى في هذه المنطقة. بيد أننا يجب أن نسأل عما إذا كانت كافية، بالنظر إلى عدم تجاوب الرئيس تايلور وحكومته حتى الآن بشكل مناسب على الإطلاق مع البرنامج الذي وضعه له المجلس، والقادة الإقليميون والمجتمع الدولي بوجه عام.

وفي الحقيقة إن أي طريق وحيد للعمل لن يؤدي إلى الحل. بل سيتطلب الحل عملاً مترابطاً عنيداً ومتزايداً من جانب جميع الجهات الفاعلة، أي من جانبنا جميعاً. ولا بد للأمم المتحدة من مواصلة وتعزيز آلياتها وإجراءاتها حسب

الاقتضاء لتحقيق التغيير في سلوك السلطات الليبرية. وأرى أننا متفقون على أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوسعها أيضاً أن تؤدي دورها الهام. وأتفق مع السير كيران برندرغاست في تعليقه في وقت سابق، أي في دعوته إيانا لتقديم الدعم للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلو المجتمع المدني. وفي هذا الصدد استمعنا من الجنرال ديارا بشأن الجماعة. ونفهم أن هذا يمثل صعوبات خطيرة لبعض الجيران والجهات الفاعلة، بل وأن الشجاعة مطلوبة من جانب الكثيرين في هذه الظروف. ويجب على مكتب الأمم المتحدة الجديد لغرب أفريقيا أيضاً أن يبذل جهداً قوياً للمساعدة، فمن المؤكد أننا أنشأناه فقط لمواجهة هذا النوع من التحديات. كما أن المشاركة مطلوبة على نطاق أوسع، كمشاركة عملية الرباط الجديرة بعظيم الثناء.

وقد غطى وزير الخارجية كوروما في وقت سابق العملية القضائية المهجنة الفريدة التي ترمي إلى التصدي للإفلات من العقاب وتوفير العدالة والمصالحة في سيراليون. وأرى أن هذا النهج المتوازن للغاية، الذي يأخذ أيضاً بعين الاعتبار القيم الثقافية والممارسة، مناسب جداً لحالة سيراليون. وأنا واثق كذلك من أنه يمكن أيضاً أن تكون له أهمية في غيرها من الأماكن بالمنطقة وعلى نطاق أوسع، كلما تكشفت التطورات.

وقد جرى التشديد في حلقة عملنا على مواصلة الطريق إلى النهاية، وعلى الإصرار. ومن الواضح أن هذا ينطبق على الأمم المتحدة، فضلاً عن الدول الرائدة. وفي الحقيقة أن هذا يتوقف على التبرعات أقل كثيراً مما يتوقف على فرض الحصص المقررة من الأموال. والواقع أن وجودنا، بما في ذلك المتعلق ببناء السلام، يجب أن يكون على أساس من حصص الأموال المقررة. وأعتقد أن في الدعم الذي استند إليه نجاح البعثة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مثالين واضحين على هذا الاستنتاج.

وأخيرا، بالنسبة لحقوق الإنسان، فإن الدفاع القوي عن حقوق المرأة وتعزيز تلك الحقوق بشدة أمر بالغ الأهمية. والإحاطة الإعلامية التي قدمتها المقررة الخاصة في تاريخ سابق من هذا العام وتقريرها يؤكدان من جديد المستويات المروعة للتحرش الجنسي. وتكلمت كارولين مكاسكي بقوة عن هذه القضية صباح اليوم، وأود أن أؤكد رسالتها ومقترحاتها البالغة الأهمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنسبة للنقطة الأخيرة، أعلم أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يبدأ في توزيع تقرير قوة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والتحرش الجنسيين في الأزمات الإنسانية، وقد يود المجلس الرجوع إليه فيما يتعلق بالسلام والأمن في مناقشتنا بشأن الصراعات والبُعد الجنساني في ٢٥ تموز/يوليه، على سبيل المثال.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أثني عليكم، سيدي، وعلى رئاستكم، على تنظيم حلقة العمل هذه. وأعتقد أنها صيغة شيقة جدا، كما أعتقد أن المناقشة جيدة جدا حتى الآن. وأشكر المتكلمين الذين قدموا إسهامات خاصة.

ونعتقد أنه قد تم إحراز تقدم كبير صوب إرساء سلام شامل ودائم في سيراليون، وأود أن أضم صوتي إلى مَن أشاروا إلى النهج الموحد والدراسة المتأنية للحالة في الميدان والتخطيط الدقيق والعزم والالتزام الطويل الأجل كتوضيح لهذا النجاح.

وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون هي الضمان الأساسي للأمن في سيراليون، وبالتعلم من دروس الماضي، يجب أن نتحاشى الانسحاب السابق لأوانه. ويجب أن يرتبط

تخفيض بعثة الأمم المتحدة بزيادة مناظرة في الشرطة العسكرية ونظام العدالة في سيراليون.

وكما ذكر، فإن الاستقرار في سيراليون ضروري لتحسين الحالة الإنسانية وحماية اللاجئين والمشردين داخليا. وينبغي لأية استراتيجية وقائية إقليمية أن تأخذ في حسبانها بالحالة الخطيرة للمشردين قسرا.

عادت البارونة آموس إلى مقعد الرئاسة.

وتشكل عودة اللاجئين والمشردين داخليا عبئا ثقيلا على كاهل بلدان غرب أفريقيا. وتحتاج الوكالات الإنسانية إلى الدعم في أنشطة إعادة التوطين وإعادة الإدماج التي تضطلع بها.

وتؤيد النرويج بقوة اتخاذ نهج شامل إزاء بناء السلام في إطار مشاركة واسعة النطاق من جميع الأطراف المعنية، بما فيها المجتمع المدني والدول والمجتمع الدولي. ونرى أن الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تشاركان مشاركة بنّاءة في غرب أفريقيا، فضلا عن المبادرات الإقليمية الأخرى هناك، مثل اتحاد نهر مانو وعملية الرباط. ولا بد أن يستمر هذا الحوار السياسي، كما يجب أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدور قيادي في تنسيق مختلف المبادرات الجارية.

ومن دواعي القلق الأساسية اليوم خطر امتداد الصراع في ليبريا إلى البلدان المجاورة. ويجب أن ندعم سيراليون لكي تتمكن من الدفاع عن حدودها، ويجب أن تكون الجزاءات المفروضة على ليبريا فعالة بقدر المستطاع بغية منع الرئيس تايلور من الاستمرار في أنشطته المزعزعة للاستقرار والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الإنسانية السلبية.

ومشاكل ليبريا معقّدة وتتضمن جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية. وحالة الأمن غير مستقرة وتجد المنظمات الإنسانية صعوبة في إدارة أعمالها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ كل هذا مأخذ الجد.

وختاما، أود أن أعرب عن تقديري للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومات في منطقة حوض نهر مانو والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية والبلدان المساهمة بقوات وبإسهامات مالية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعرب عن أسفي لغيابي فترة قصيرة. هل لي أن أسأل الآن المتكلمين الرئيسيين الذين افتتحوا جلسة بعد ظهر اليوم عما إذا كانوا يودون الإدلاء بأية ردود موجزة على التعليقات التي أدلي بها. كانت هناك بعض الأسئلة المباشرة للسير كيران، ولذلك سأرجوه أن يبدأ ثم أعطي الكلمة بعد ذلك للسيد مار دييه ثم للجنرال ديارا.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): أود أن أرد على الأسئلة المباشرة وأن أتناول بعض النقاط التي أعتقد أنها نتجت عن المناقشة.

كان هناك سؤال عن مكتب بناء السلام في ليبريا وعن موقفنا. وأود أن أقول أولا إننا نجري مناقشات الآن مع السلطات الليبرية حول تعديل الاختصاصات لكي تصبح أكثر ملائمة للحالة الراهنة. ونريد أن نرى تغيرات في ثلاثة مجالات: أولا، توسيع نطاق مشاركة المكتب في عملية المصالحة الوطنية في ليبريا؛ وثانيا، الاضطلاع بدور أهم بالنسبة للجهود الإعلامية العامة، ونعتقد أنه مفيد؛ وثالثا، زيادة التأكيد على حقوق الإنسان. وننتظر رد الحكومة على ذلك.

وفيما يتعلق بمَن سيكون الممثل المقبل للأمين العام كل ما يمكنني أن أقوله في الواقع إن مناقشاتنا مع الليبريين تمر بمرحلة دقيقة ولا أعتقد أنه من المفيد أن أتوسع في ذلك.

وبصفة عامة، بوسعي أن أقول إننا في حاجة إلى سياسات من أجل ليبريا تتميز بالتماسك وتوضع بكل دقة وتكون خاصة بذلك البلد. ولكن العوامل التي سبق أن ذكرها تعوقنا، كما أنه يعوقنا كذلك افتقارنا إلى الأرصدة.

وهنا، أود أن أتناول نقطة أثارها السفير محبوباني وغيره. وأتفق تماما مع ما قاله حول الطريقة التي يتنقل بها المرء من حالة وليمة نسبية إلى حالة مجاعة نسبية، عندما يتنقل المرء من حفظ السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد استخدم صورة النظام النضحي للماء. أما الصورة التي استخدمتها في المجلس، كما يعلم أعضاء المجلس - وأرجو أن يسامحوني لتكرارها - فهي المضادات الحيوية. فعندما يعطي الطبيب الفرد جُرعة من المضادات الحيوية لمدة أسبوعين، يقول الطبيب ''إذا بدأت تشعر بتحسن بعد أسبوع لا تتوقف عن تعاطي المضادات الحيوية، بل عليك أن تكمل الجرعة''. ولكن شعوري هو أنه كثيرا ما لا يصف المجلس جرعة أسبوعين من المضادات الحيوية. فهو يصف جرعة أسبوع، وأحيانا جرعة خمسة أيام. والخطر هو أنه يجري السماح لما استثمر بأن يضيع هباء. لأنه أثناء فترة حفظ السلام لا يجري القضاء على الأسباب الجذرية للمشكلة، ولا نتيح لبعثة المتابعة الموارد اللازمة للاضطلاع بذلك.

واتفق تماما مع ما ذكره السفير كولبي حول الصمود على الطريق. وأعتقد أن تلك طريقة دقيقة وجيدة جدا للتعبير عن هذه النقطة.

وفضلا عن السياسات الخاصة بكل بلد من بلدان مثل ليبريا وسيراليون، أعتقد أننا في حاجة أيضا إلى سياسات وإلى استراتيجية لتناول الصلات بين المشاكل ذات العنصر الواحد والبلدان الأخرى في المنطقة. ولهذا قرر الأمين العام أن يقترح إنشاء مكتب لغرب أفريقيا. و لم يتقلد السيد ولد عبد الله مهام منصبه بعد. ومن المقرر أن يفعل ذلك بدوام كامل في ١ أيلول/سبتمبر. وأعلم أنه مستعد للاضطلاع بمهام معينة إذا أراد الأمين العام أن يطلب إليه ذلك.

وفي نفس الوقت، أرى أنه يجدر بنا أن نجعله يتحسس منصبه قبل أن نصف دوره بالتحديد بالنسبة لليبريا. وأعتقد أن دوره بصفة عامة هو التركيز على الثغرات والفجوات بين السياسات الخاصة بالبلد، وأرى أن دوره يقع بين الحافز والميسِّر والمسهِّل للأمور. وأظن أن دوره بالنسبة لليبريا وللبلدان الأخرى في المنطقة كذلك سيحتل موضعا في هذا النطاق. فلن يتدخل مباشرة في الأعمال التي يضطلع بها ممثل الأمين العام في ليبريا أو الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، ولكنه سيتولى النظر في الصلات بين جميع الأمور.

ومما لا شك فيه أنه ستكون هناك حاجة إلى الموارد إذا ما كان لنا أن نحقق النجاح في سعينا لتنفيذ السياسات التي ناقشناها اليوم في منطقة حوض نهر مانو. وأرى أنه ينبغي لنا أن نحرص على ألا نصاب بانفصام الشخصية - أي أن نصف مجموعة كاملة من السياسات التي تبدو عظيمة، ثم ننكر على النظام ما يحتاج إليه من موارد لتنفيذ تلك السياسات.

وهناك عبارة أخيرة، وهي تعليق على نقطة أثيرت سابقا حول الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. فلا أعتقد أن هذه عملية ذات خط فاصل أو متتالية تماما. ولا أعتقد أن علينا أن ننتظر إلى الانتقال التام إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع لكي نبدأ محاولة الاضطلاع بشيء لبناء السلام. والأمر في الواقع مثل سباق التناوب، فعلى الراكض التالي أن يبدأ الركض قبل أن يتسلم المشعل، وإلا فمن المحتمل إلى حد كبير أن تتوقف العملية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد دييه.

السيد دييه (تكلم بالانكليزية): أريد فقط أن أعلق، سيدتي الرئيسة، على اتفاقكم في الرأي على ضرورة أن يكون هناك مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا يقوم بدور رائد. وفي هذا الشأن، لا بد لي من القول إننا توقعنا الأحداث بتطبيق الدروس المستفادة في سيراليون. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمول الوظيفة الثانية في الترتيب من وظائف المكتب. وهذا يبين أننا ستكون لنا شعبتان: شعبة سياسية وشعبة إنمائية. وبالتالي فإننا، بطريقة ما، نرفع مستوى نموذج سيراليون ليكون على مستوى إقليمي. ونحن نترقب نوعا ما الدروس المستفادة في هذا الشأن.

أعتقد أن هذا سيساعدنا على التحرك إلى الأمام. ونحن لن نمول الوظيفة الثانية في الترتيب فحسب؛ وإنما سنوفر الموارد للمكتب للقيام بما أسماه بعض المتكلمين هنا تحليل أوجه الضعف وكما قال الأمين العام صباح اليوم لتوقع الأزمات، وأعتقد كما قال ممثل موريشيوس، إن أية زيادة في أعداد المشردين واللاجئين علامة على أن أزمة ما تبدو في الأفق. ونحن نحاول أن تتوفر لدينا مجموعة من المؤشرات التي تفيد بظهور أزمات قبل وقوعها.

ويسرني أنكم قد ركزتم على هذه المسألة، سيدتي الرئيسة. وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي يتعهد بدعم هذه العملية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ديارا.

السيد ديارا (تكلم بالفرنسية): من بين التعليقات التي طرحت خلال هذا الاجتماع، قيل إن الاستراتيجيات المختلفة التي وضعت للتعامل مع حالة سيراليون كانت تستهدف سيراليون. على سبيل المثال، حتى الجزاءات التي فرضت بمقتضى القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) كانت، بحد ذاتها، تستهدف تعزيز عملية السلام في سيراليون. وأنا أعتقد أنه يجب على المجلس أن يحاول الآن وضع استراتيجية بشأن ليبريا بالتحديد، وأود أن استرعي انتباه المجلس إلى ذلك الأمر.

ثانيا، أود أن أسأل: كيف يمكننا أن ننسق الاستراتيجية التي من المفروض أن يضعها المجلس مع استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي مألوفة لدى المجلس وكانت موضوع تقارير قدمت في بعض المناسبات إلى مجلس الأمن.

أخيرا، أتساءل كيف يمكننا أن ندعم الاستراتيجية ميدانيا حتى لا نعطي الانطباع بأننا نتكلم عن شيئين مختلفين، أي أن هناك اختلافا بين موقف مجلس الأمن وموقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ينبغي أن يكون مفهوما أننا نعمل بالنيابة عن المجلس وبولاية منه، ووفقا للميثاق.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أسأل أعضاء مجلس الأمن عما إذا كان منهم من لم يتكلم عصر اليوم ويود أن يفعل ذلك، أو ما إذا كان لدى أحدهم تعليقات متابعة أو أسئلة قبل أن أحاول تلخيص مناقشة عصر اليوم؟ حتى الآن، يبدو أنه لا يوجد أحد، ولهذا أعطي الكلمة الآن لوزيري الخارجية ليتكلما.

السيد فول (غينيا) (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، لقد قضينا يوما مثمرا للغاية مكرسا لمسألة منطقة نهر مانو. وأود أن أعرب عن اقتناعي القوي بأننا تناولنا أمورا بالغة الأهمية تتعلق بالاستقرار والأمن في منطقة نهر مانو. إننا تكلمنا باستفاضة عن سيراليون صباح اليوم، وعصر اليوم، ووسعنا نطاق

مناقشتنا لتشمل المنطقة بأسرها. وأود أن أتناول أمرين أو ثلاثة أمور أثيرت أرى أنها هامة.

الأمر الأول يتعلق باللاجئين. نحن نعتقد أن مسألة اللاجئين لا يمكن أن تفصل عن مسألة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وبطبيعة الحال، هناك عدد كبير جدا من اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية، وخارجها أيضا. ولذلك من المهم أن يواصل المجلس تكريس اهتمام خاص لهذا الأمر. ولما كنا نتكلم بشأن اللاجئين، أود أيضا أن أذكر مسألة العودة، وعلى وجه الخصوص، أن أشير إلى شروط إعادة إدماج اللاجئين في مناطقهم الأصلية. وهذا ليس من شأنه أن يشجع عودة اللاجئين إلى بلدانهم فحسب، وإنما يضمن، فوق كل شيء، أنهم سيستوطنون بشكل ملائم وأنهم لن يعودوا إلى البلد المضيف. وقد شهدنا قدرا كبيرا من حالات المجيئ والعودة بين ليبريا وغينيا وبين سيراليون وغينيا.

وفي كثير من الأحوال، عندما يعود اللاجئون إلى ديارهم فإنهم يحذفون من سجلات المنظمات التي تعنى بهم. وعندما يعودون إلى البلدان المضيفة، فإن المشكلة تقع مرة أخرى على البلد المضيف. وإذ أتكلم عن البلدان المضيفة، أشعر بامتنان عظيم لأخي الذي تكلم قبلي بشأن الدعم الذي ينبغي تقديمه إلى البلدان المضيفة، وعن المشاورات الخاصة فيما يتعلق بغينيا. وهذه المسألة أثيرت لعدة سنوات، وأود أن أشير إليها مرة أخرى. إنني أشعر بسعادة بالغة لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهتم بهذه المسألة، لأن من الواضح أن البلدان التي وافقت على استضافة اللاجئين على أراضيها وتحملت عبء مئات الآلاف من اللاجئين لها الحق أيضا في تلقي الدعم من المجتمع الدولي وتمكينها من معالجة تأثير أولئك اللاجئين على أراضيها.

النقطة الثانية التي أريد أن أتناولها هي عنصر جديد، ولكنه عنصر بالغ الأهمية. صحيح أن اعتداءات المتمردين في المنطقة دون الإقليمية أدينت دائما سواء من الأمم المتحدة أو من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لكن عنصرا جديدا ظهر فيما يتعلق بقضية ليبريا المشابهة، وتناولته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نفسها. وذلك العنصر هو الحاجة إلى إجراء حوار منظم داخل ليبريا حتى يمكن لهذا البلد أيضا أن يحقق المصالحة الوطنية ويجري انتخابات حرة في العام القادم. ونحن نعتقد أن الموعد الزمني لتلك الانتخابات هام جدا. ولقد قلنا هذا أثناء مأدبة غداء، لكني أود أن أعود إليه الآن. إننا لا نعتقد أن السلام يمكن أن يعود إلى حوض نهر مانو ما لم تحل الحالة الداخلية في ليبريا. ومهما قلنا حول هذه الطاولة بشأن إيجاد حل لسيراليون، وبشأن كون الجبهة المتحدة الثورية أصبحت حزبا سياسيا، أو بشأن المصالحة الوطنية وكل عناصر الدعم الأخرى التي جرى الوفاء بها، فإن الحالة الداخلية في سيراليون لا تزال قائمة. وأنا لا أعتقد أن الجنرال ديارا سيختلف معي، لأننا ناقشنا هذا في دوربان، عندما أقول إن الجماعة الاقتصادية لدول جنوب غرب أفريقيا تنوي إجراء هذا الحوار. ولهذا فإن الجماعة تخطط لتنظيم حوار بين الحكومة والحركات المختلفة. وآمل أن يؤيد المجلس جهود الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي: وهذا شيء تناوله الاتحاد أيضا في دوربان.

وأخيرا، أود أن أتكلم بشأن الحاجة إلى استئناف الاتصالات بين الدول الثلاث. وأعتقد أن هناك مبادرات جارية في هذا الشأن. وما يقوم به المغرب في المنطقة لا يتعارض مع ما تقوم به الجماعة الاقتصادية. أنه جهد تكميلي. واجتماع الرباط بين رؤساء الدول الثلاثة كان بالتأكيد الاجتماع الوحيد الممكن في ذلك الوقت. إنني على علم بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بذلت جهدا كبيرا لتحقيق المصالحة بين هذه الدول الثلاث، ولكني لا أعتقد أن الأوضاع آنئذ كانت ملائمة لكي يجتمع رؤساء هذه الدول الثلاث على طاولة واحدة. وأعتقد أنه ينبغي

للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن ترحب بهذه الوساطة المغربية. وينبغي لنا أن نشجعها لأن نتائج اجتماع الرباط، وربما نتائج اجتماع ثان في الرباط، ستكون مفيدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى نستطيع التفاهم في كل أرجاء منطقتنا دون الإقليمية.

وعلى أية حال، أعتقد أن المحادثات مستمرة؛ ونحن متأكدون من أننا سنعقد في الأسابيع أو الأشهر القادمة اجتماعا لرؤساء هذه الدول الثلاث بغية مواصلة ما بدأ في الرباط.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كوروما ممثل سيراليون.

السيد كوروما (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): ستركز مداخلتي الأخيرة على أربعة مجالات رئيسية. أولا، من الواضح أن تدخل الأمم المتحدة في سيراليون أحرز النجاح، ولكن هناك بعض الأعمال التي يتعين القيام بها لضمان استدامة هذا النجاح. أحدها هو ضمان استمرار المساعدة من أجل بناء السلام والتركيز على بعض القضايا الأساسية التي يتعين معالجتها على جناح السرعة: إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وعملية إنعاش البلد ومؤسساته، والتأكيد على عودة اللاجئين الموجودين في بلدان أخرى. هذه هي الحالة فيما يتعلق بسيراليون. ولكن القضية الأخيرة فيما يتعلق بسيراليون تتمثل في حتمية أن يتم أي انسحاب لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون على مراحل وأن يتم في الوقت نفسه تكوين جهاز الأمن لضمان الاستمرارية والاستدامة.

والنقطة الثانية هي أن مجلس الأمن لديه موارد كثيرة تحت تصرفه: موارد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن الجمعية العامة، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة الجديد لغرب أفريقيا. ويمكن الاستعانة بكل هذه الموارد في تمويل العملية التي بدأت لضمان تطبيق الدروس المستفادة من سيراليون في بعد إقليمي. وربما يؤدي هذا إلى اتخاذ الجمعية العامة لقرار يركز بدقة على بعض الأنشطة التي يتعين تنفيذها لضمان عدم توجهنا من بلد إلى بلد لنجد حلا إقليميا في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. وبذلك أعني أننا بحاجة إلى حل شامل؛ وتتوفر لدى الأمم المتحدة موارد كثيرة تحت تصرفها لتحقيق هذا الحل الإقليمي الشامل.

وثالثا، فيما يتعلق بليبريا، يمكن عقد مؤتمر على نمط مؤتمر لومي، مماثل للمؤتمر الذي عقد من أجل سيراليون بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة. ولكن لا بد من مساندة مؤتمر كهذا بدعم من الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي. وربما لا تؤدي محاولة لعقد مؤتمر بين الحكومة وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في ليبريا إلى النتائج المرجوة بدون المساندة الضرورية من المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة.

ورابعا، ينطوي عقد مؤتمر بشأن ليبريا على شروط لوضع جدول زمني يتلاءم بدقة مع انتخابات ٢٠٠٣ في ليبريا. وينبغي مساندة ذلك بدعم قوي من الأمم المتحدة ودعم دولي وبحضور وربما بمشاركة مراقبين من الأمم المتحدة أو مراقبين عسكريين من المجتمع الدولي.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أجريت في هذا الصباح مناقشة مثمرة للغاية بشأن موضوع الدروس المستفادة بحيث أننا لم نتمكن، حسبما عقدنا النية، من مناقشة الآراء أو تبادلها. ولكن هناك بعض التعليقات المتبقية، وربما أكون قد ألمحت إلى هذه النقاط في مناقشتنا في فترة الغداء، وإذا سُمح لي أن أسجل النقاط التي تثير اهتمامنا

بشأن موضوع الدروس المستفادة في هذا الإطار الذي يتسم بطابع رسمي على نحو أكبر.

أولا، فيما يتعلق بفائدة بعثات مجلس الأمن على أرض الواقع في مناطق الصراعات بصورة عامة: في السنوات الأخيرة - بما في ذلك البعثات التي أوفدت إلى كوسوفو، وتيمور الشرقية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبطبيعة الحال سيراليون - لقد قامت تلك البعثات بدور هام في بلورة استجابة ملائمة من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتلك الصراعات.

لقد غطت كلمة السيد غينو، وكيل الأمين العام مسألة الولايات. وتُظهر الحالة في سيراليون، على غرار ما عليه الحالة في تيمور الشرقية، الأهمية الكبرى لولايات قوية وواضحة. لقد تعلمنا من سيراليون أنه لا بد أن تتوفر للبلدان المساهمة بقوات أوضح صورة لمهمتها لتحقيق الفاعلية والشفافية والمساءلة. وتوضح إجراءاتنا التي تتطور على النحو الصحيح في المجلس فيما يتعلق بالمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والتي نتبعها قبل اعتماد الولايات أو قبل تجديدها أننا قد استوعبنا هذا الدرس الكبير، ولكني أعتقد بأنه يتعين علينا أن نواصل تطوير أفكارنا وممارساتنا الجيدة في هذا السياق.

ودرس ثالث تعلمناه يقينا من سيراليون، وأعتقد أننا تعلمناه أيضا من تيمور الشرقية، ومفاده أنه يتعين علينا ألاّ نستجيب لإغراء الأسباب التي تتعلق بالميزانية أو للأسباب التي تتعلق بالضغوط على القدرة، ونسمح بتجمع عناصر الانتكاس من جديد. وأعتقد أننا نرى الآن على نحو أكثر وضوحا في سيراليون، وتيمور الشرقية وفي حالات أخرى أن عملية الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام وما بعدها عملية مستمرة، وأعتقد أن السير كيران قال بذلك في وقت مبكر، وتشمل بناء القدرة في البلد المضيف. وبطبيعة الحال، يتجاوز ذلك إلى حد كبير قطاعي الأمن والدفاع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل هناك تعليقات أخرى؟ سأحاول أن أقدم موجزا لهذه المناقشة الزاخرة التي أجريناها في فترة بعد الظهر.

أعتقد أن النقطة العامة الأولى هي أننا جميعا نوافق على أننا لا نستطيع أن ننظر إلى الحالة في سيراليون بمعزل عن غيرها من الحالات وأننا بحاجة إلى التصدي لحالة عدم الاستقرار الموجودة حاليا في المنطقة كلها.

لقد ظهرت عدة مواضيع رئيسية. ويتعلق الموضوع الأول بضرورة تشجيع الجهود الإقليمية الهادفة إلى تحقيق المصالحة داخل ليبريا وبين ليبريا وجيرانها. ومن الأهمية القصوى بمكان في هذا الشأن التنسيق بين المبادرات وينبغي أن يواصل اتحاد نهر مانو، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بذل جهوده لتعزيز المزيد من تدابير الأمن وتدابير بناء الثقة بين البلدان الثلاثة.

وتم التسليم بأهمية مكتب الأمم المتحدة الجديد لغرب أفريقيا بصفته جهة اتصال للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجهود الإقليمية وعمليا للجهود المبذولة داخل ليبريا ذاتها. وأعتقد أننا لمسنا شعورا قويا مفاده أن الوجود المادي للأمم المتحدة على أرض الواقع يتسم بأهمية قصوى.

وظهر موضوع ثالث يتصل بضرورة تعزيز الجهود للسيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة ووقف استغلال الموارد الاقتصادية بصورة غير مشروعة، ولقد توصلت أيضا إلى هذا الموضوع المناقشة التي أجريناها هذا الصباح. وتم التسليم بأن الجزاءات قامت بدور رئيسي في إقرار السلام في سيراليون ولا بد من تطبيقها، ولكننا نحتاج في الوقت نفسه، إلى تسوية الاختلافات المحتملة التي ربما تنشأ بين مجلس الأمن

وآخرين بشأن فرض الجزاءات في المستقبل، ولا سيما فيما يتعلق بليبريا.

ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالوساطة والوقاية من الصراعات. ويمكن أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدور في هذا الصدد.

ونشأت قضية أوسع نطاقا بشأن أفضل الطرق التي يمكن أن تتبعها الأمم المتحدة لحشد الموارد من أجل بناء السلام، فضلا عن حفظ السلام. وفي هذا السياق، أجرينا مناقشة عن قضايا التنمية وطريقة تهيئة بيئة من النوع السليم لتعزيز الاستثمارات، مما يمثل إلى حد كبير استراتيجية طويلة الأجل للمنطقة.

لقد كان هناك رأي عام مفاده أنه على الرغم من المصاعب الواضحة، من المهم أن يشارك المجتمع الدولي بالعمل في ليبريا. ونوقشت سياسة المشاركة البناءة، وكذلك الحاجة إلى تيسير الحوار بين الأطراف في ليبريا والنظر في إمكانيات أخرى لإجراء الحوار. ومن الواضح أننا نحتاج إلى نوع من الاستراتيجية المتكاملة لحل الصراع بالنسبة لليبريا. وأعتقد أن جميع الحاضرين وافقوا على ذلك.

ولديّ ثلاث نقاط أخيرة. إحداها هي الأهمية التي نوليها جميعا لأن يكون هناك جهد متواصل. ولدينا تشبيهان مختلفان. لدينا نظام المِرشَّة والسَطل المقدم من زميلنا ممثل سنغافورة، ولدينا، من السير كيران، تشبيهه المتعلق بالمضاد الحيوي. ولست متأكدا من أيهما أفضل. ولكني أعتقد أننا نفهم تماما ما يدور في ذهنيهما.

وكان موضوع اللاجئين أساسيا في مناقشتنا صباح اليوم، وأثير أيضا بعد ظهر اليوم. خصوصا وأنه ليس مجرد مسألة تتعلق بالنظر في تدفقات اللاجئين، ولكن بالنظر إلى تدفقات اللاجئين في مرحلة مبكرة جدا كمؤشر لاحتمال وقوع المشاكل فيما يتعلق بمختلف أقاليم القارة.

وثمة نقطة أخيرة، أعتقد أنها هامة جدا، هي أن مجلس الأمن مكان جيد للجمع بين الأطراف المؤثرة الرئيسية - ليس الأطراف التي في داخل المجلس فقط ولكن من المؤسسات المالية الدولية، والبلدان والمنظمات الأخرى، التي لها كلها دور هام تضطلع به، ليس فيما يتعلق باتحاد نهر مانو فحسب، ولكن في مناطق الصراع الأخرى في أرجاء العالم.

وسيقدم وفد المملكة المتحدة موجزا مكتوبا لنتائج مناقشاتنا اليوم على أساس الملاحظات التي أبديت حول الطاولة، وستكون تلك النتائج متوفرة لكم جميعا.

وكل ما تبقى لي هو أن أشكر جميع المشاركين شكرا جزيلا حقا، وخاصة الوزيرين فال وكوروما على وجودهما بين ظهرانينا اليوم، وأن أشكر متكلمينا صباح وظهر اليوم وجميع الذين حول الطاولة على مشاركتكم الفعالة جدا. وأود أن أشكركم أيضا على تعليقاتكم الرقيقة جدا بشأن الدور الذي اضطلعت به المملكة المتحدة في سيراليون ودوري شخصيا في ترؤس هذه الجلسة اليوم. وينبغي أن أقول إنكم جميعا يسرتم مهمتي جدا في الواقع. وكانت تلك جلسة جيدة للغاية. وأعتقد أنه كان هناك الكثير من الغذاء للأذهان والعديد من الأفكار الجيدة، التي تترك لدينا فعلا نوعا من خطة العمل الشاملة لاتباع طريقة للمضي قدما يمكننا جميعا اتخاذها.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.